المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ١٩٥٨-١٩٦١ وأثرها فى الاقتصاد المصرى (*)

د. مرفت صبحى

كلية الآداب – جامعة القاهرة

فى أعقاب التوتر الذى ساد العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى منتصف خمسينات القرن الماضى سحبت الأخيرة مشاركتها فى تمويل مشروع السد العالى، الأمر الذى ترتب عليه تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثى على مصر، وتوقفت المساعدات الأمريكية لمصر تقريبا فى عام ١٩٥٧، ولكن مع تحسن العلاقات مرة أخرى فى عام ١٩٥٨ نتيجة للتسويات التى أجرتها مصر مع حملة أسهم شركة القناة استؤنفت تلك المساعدة لتمثل أحد روافد العلاقات بين البلدين.

رغم أن الدراسة ستعنى بالفترة الواقعة بين عامى ١٩٥٨–١٩٦١، والتى شهدت الوحدة بين مصر وسوريا واندماجهما فى مصر العربية المتحدة، فإن الدراسة ستركز على الإقليم الجنوبى (مصر)؛ وذلك لتعذر الحصول على وثائق تغطى الإقليمين. وقد تركزت المساعدات على الجانب الاقتصادى منها، وتنوعت ما بين القروض والمنح، وتعددت الهيئات التى قدمت هذه المساعدات، وجاء غالبيتها من قبل هيئات حكومية، والقدر القليل منها جاء من القطاع الخاص.

(*) **مجلة المؤرخ المصرى**، عدد يناير ٢٠١٩، الجزء الثانى، العدد ٥٤.

ماهية المساعدات الأمريكية لمصر وأهدافها:

اختلفت الآراء والنظريات حول ماهية المساعدات؛ حيث جاءت جميع الدول المقرضة من الدول الصناعة، فى حين أن جل الدول المقترضة جاءت من الدول النامية، وأن كانت تلك المساعدات ضرورية لتنمية اقتصاداتها فقد حملتها أعباء الفوائد والالتزامات، فى الوقت الذى اضرمت فيه مصالح الدول المقرضة بطريق غير مباشر، فإذا حللنا مثلا المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية لوجدنا أنها – فى واقع الأمر– تسهيلات فى الدفع أكثر منها معونات بالمعنى الصحيح، وإذا حللنا الوضع أكثر من ذلك سنجد الدول المتقدمة هى الرابحة فى نهاية المطاف؛ لأن جزءًا كبيرًا من تلك المساعدات ينفق فى استيراد الآلات والمعدات من الدول المقرضة، وجزءًا آخر غير قليل ينفق لدفع مرتبات ومكافآت الخبراء والفنيين الذين يعملون فى مشاريع المساعدات(١).

ولم تخرج مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الإطار أو المفهوم، حيث إنها تمثل استثمارًا تقوم به الحكومة الأمريكية فى المستقبل الاقتصادى الطويل الأمد للبلدان الأقل نموًّا(٢).

وهناك بعض الآراء التى كان محورها موضوع المعونة الأمريكية، مدى سيرها فى الاتجاهات السليمة من وجهة نظر المصالح الأمريكية، وجدوى تقييدها وحرمان بعض الدول منها لاعتبارات سياسية، ومدى تركيزها على الجوانب الإنسانية وحدها؟ وهل تُعطَى فى شكل سلع أو خدمات لضمان وصولها إلى الناس، أو أن تعطى دولارًا حرًّا كى ينفق فى الوجوه التى ترتبها الحكومات المحلية؟ وإلى أى مدى يستطيع ميزان المدفوعات الأمريكى مواجهة الضغط المتزايد عليه بسبب زيادة أعباء المعونة؟. وإمكانية خفض هذه المساعدات، وإذا كان اتجاه بعض أصحاب الرأى فى أمريكا فى ذلك الوقت مع خفض المعونة، فهل يتفق هذا مع الاتجاه العام لزيادة تدفق رؤوس الأموال طويل الأجل والمنح الحكومية للدول النامية اقتصاديًّا؟ (٣).

وتعد المعونة مساعدة مهمة فى تنمية القدرة الاقتصادية الذاتية لمصر[٤].
وتتمثل أهم أهداف سياسة المساعدات الأمريكية فى منع سيطرة السوفييت على الشرق الأدنى، وربط دول المنطقة المستقلة بعجلة السياسة الأمريكية من خلال تقديم المعونات الأمريكية المشروطة، وعلاقات العمل مع مصر باعتبارها المفتاح لتلك المسألة، وايضا المحافظة على كيان إسرائيل، ومحاولة التوصل إلى تسوية لقضية فلسطين تمهيدًا لعقد صلح بين العرب وإسرائيل ضمانًا لاستقرار الأوضاع القائمة فى هذه المنطقة[٥]، والعمل على تحفيز النمو الاقتصادى فى المناطق الأقل تقدمًا لتحقيق السلم على المدى البعيد والاستقرار السياسى الداخلى [٦].

كذلك كانت المساعدات مجالاً يتيح للولايات المتحدة التخلص من فائض المنتجات الاستهلاكية حيث كانت هناك أزمة اقتصادية توجهها أمريكا فى ذلك الوقت إلا وهى أزمة تصريف الإنتاج، حيث كان لديها فائض ضخم من المنتجات الاستهلاكية يشكل حالة من البطالة، ورأت أن من مصلحتها عدم الاستمرار فى إغلاق أسواق مصر التى يمكن أن تستوعب جزءًا من هذا الإنتاج، كما يمكن أن تكون ميدانًا جديدًا للاستثمارات الأمريكية بشكل يحد من أعباء الجارف نحو أسواق الكتلة الشرقية، والخشية من أن يصل الارتباط التجارى بأسواق هذه الكتلة إلى حد لا يمكن معه التراجع عن ذلك مستقبلاً، ولذلك عملت الحكومة الأمريكية على الدخول فى المنافسة مع تلك الكتلة بحيث يتسنى لها استعادة مركز الغرب للنشاط الاقتصادى، واستعادة نفوذها السياسى وصداقة العرب[٧].

والمطلع على تطورات السياسة الأمريكية يرجع موقفها فى مجال المساعدات الخارجية إلى عدة أسباب منها: عدم رضاء واضعى السياسة الأمريكية عن النتائج التى أسفرت عن انغماسها فى التنافس فى تقديم المساعدات الخارجية، بعد أن وضح لهؤلاء أن هذا البذل لم يتمكن من شراء جميع الأمم فى جميع الأوقات، وأن بعض الدول التى استفادت من المساعدات

الخارجية تتولى مساعدة الحركات التحررية فى آسيا وأفريقيا، ولذ رأت الاستراتيجية الأمريكية تغيير شعار المساعدات الخارجية من "الدفع مقابل احتمال الفوائد السياسية والاقتصادية الآجلة "إلى الدفع مقابل اكتساب المواقع السياسية والاقتصادية الحالية"(٨).

ومن ثم تعد المساعدات الاقتصادية الأمريكية من أهم أسس السياسة الخارجية الأمريكية، واخضاعها لقانون الدفاع المشترك وقانون الأمن المتبادل(٩).

وهناك عدة عوامل أثرت فى حجم المساعدات التى قدمتها أمريكا للخارج بما فيها مصر، من أهمها الوضع الاقتصادى بين مصر وأمريكا؛ فعقب الحرب العالمية الثانية. واجهت أمريكا فترات من الكساد حتى أوائل الستينيات، حيث تعرض اقتصادها لأربع فترات من الكساد تراوحت ما بين ٦-٨ أشهر، حيث تعرضت لأزمتى ١٩٥٧-١٩٥٨، و ١٩٦٠-١٩٦١، وقد لفت تقارب هذه الفترات من الكساد أنظار الاقتصاديين الدورات الاقتصادية المألوفة، إذ المألوف أن تطول المدة بين فترة كساد وأخرى، وهم يرجعون هذا إلى استمرار عدم التوازن بين العرض والطلب، وبذلك لا ينتظم الإنتاج، ويتعرض المخزون لهزات عنيفة، إلى جانب تعرض الاقتصاد الأمريكى لمؤثرات خارجية أثرت فى ميزانها التجارى وفى ميزان المدفوعات.

ولما كان الحزب الحاكم فى أمريكا يؤثر فى السياسة الاقتصادية الأمريكية؛ فقد تبنى الحزب الجمهورى سياسة الباب المفتوح، وعدم التدخل فى مختلف القطاعات، فى حين أن الحزب الديمقراطى انتهج سياسة مغايرة تتمثل فى التدخل الاقتصادى بقدر لا يؤثر على سيادة القطاع الخاص، ولما كان الرئيس ايزنهاور ينتمى إلى الحزب الجمهورى فقد واجهت إدارته فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٠ أوقاتًا عصبية، وعندما أدركت السلطة المالية أن حدة الكساد أخذت تتفاقم، ورغبة منها فى حث الأفراد على الاستثمار وإغرائهم به، فقد طلبت من البنك المركزى تخفيض سعر الفائدة ليتراوح ما بين ٢,٥% إلى

٣% لتشجيع الاستثمار، ومع ذلك اتجهت رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج للحصول على فائدة أكبر من بعض دول أوروبا الغربية، وخرجت معها كميات ضخمة من الذهب وجدت سوقًا رائجة لها فى لندن التى كانت تباع فيها الأوقية بمبلغ ٤١ دولارًا، فى حين حدد السعر فى أمريكا بـ ٣٥ دولارًا، ولذا انخفضت أرصدة أمريكا من الذهب إلى ١٩ بليونًا بعد أن كانت ٢٣ بليونًا سنة ١٩٥٧[١٠].

ويكشف ميزان المدفوعات لسنة ١٩٦٠ عن عجز خطير يقدر بحوالى ٤ بلايين دولار، ويبرر هذا العجز بالاعتبارات الآتية: تكبد الحكومة الأمريكية من وراء المساعدات التى منحتها للدول الأجنبية مبالغ طائلة بلغت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار، هذا إلى جانب مصاريف القوات العسكرية وتكاليف إقامتها فى قواعد الولايات المتحدة الأمريكية فى عدة دول والتى فقامت العجز، علاوة على ذلك راح عدد كبير من الأمريكيين يجوب مناطق كثيرة من العالم بقصد السياحة لا سيما فى أوروبا الغربية، فى حين قل عدد السياح القاصدين إلى الولايات المتحدة.

بتولى الرئيس كنيدى وحزبه الديمقراطى مقاليد الأمور فى أوائل عام ١٩٦١ فى تلك الظروف الاقتصادية الحرجة، وإدراكه أن الأزمة التى تواجها أمريكا لا تعدو أن تكون أزمة ثقة ، فقد راحت الدوائر الأمريكية المسئولة تؤكد قوة البنيان الاقتصادى، فذكرت فى هذا الصدد أن الدخل القومى للفرد فى أمريكا هو أعلى دخل فى العالم، فضلاً عن أن الإنتاج القومى يتضاعف كل ١٢ عاما، ولذا فإنها لا تخشى من نزوح الذهب إلى الخارج، بل تستطيع أن تضحى بمقادير أكبر من الذهب الذى فى خزائنها، لإنه يزيد كثيرًا عن الرصيد الذى يلزمها كغطاء للنقد.

وإلى جانب تلك العوامل النفسية لإعادة الثقة فى الاقتصاد الأمريكى فقد أخذت إدارة الرئيس منذ فبراير ١٩٦١ فى اتخاذ إجراءات ترمى إلى علاج الكساد، وأهمها دعم الهيئات النقدية الدولية لترجع إليها الدول التى فى حاجة

إلى مساعدة بدلا من اعتمادها على أمريكا وحدها، واستخدام حق أمريكا فى السحب من صندوق النقد الدولى لمواجهة أى عجز قد يصيب احتياطيها، وتشجيع التصدير والتوسع فيه ولاسيما الحاصلات الزراعية، وتخليص تلك الصادرات من بعض الإجراءات الجمركية التعسفية وكذلك العمل على استقرار أسعار البيع والتكلفة، حيث دعا الرئيس أصحاب رؤوس الأموال والعمل إلى العمل على المحافظة على الأجور، مع خفض الأسعار، وتقرير ضمانات المستوردين ومساعدتهم فى التمويل، وإنشاء مراكز سياحية فى أمريكا لتنشيط حركة السياحة، والاستمرار فى المساعدات الاقتصادية للخارج، ولاسيما الدول الأقل تقدمًا، والتى لا غنى عنها(١١).

وفى ضوء هذا الوضع الاقتصادى الأمريكى أوصى مسئولو السفارة المصرية بواشنطن بضرورة تنويع طلب المساعدات، وتوجيهها إلى الهيئة الأمريكية التى تكون أكثر استعدادًا لتلبية هذا الطلب، فهناك مثلا بعض المشروعات من اليسير تمويلها من بنك التصدير والاستيراد وغيرها يمكن تمويلها من صندوق قروض التنمية(١٢).

اقتضى تقديم أية مساعدات أمريكية للخارج صدور قانون، وإن تدرج المساعدات فى إطار السياسة الخارجية الأمريكية، وتصدق عليه الهيئة التشريعية (الكونجرس) طبقًا للدستور الأمريكى، حيث توزع الصلاحيات طبقًا للسياسة الخارجية الأمريكية ما بين الكونجرس والسلطة التنفيذية، وتنظيم العمل بين السلطتين، ويعتبر دور المخابرات المركزية أساسيًّا لتوضيح حقائق العالم الخارجى أمام الذين يرسمون سياسة أمريكا، ومن أكثر الأمور حساسية العلاقة بين المخابرات والسياسة، أى بين المعرفة والعمل.

فعلى سبيل المثال إذا عُرف أن دولة ما من تلك التى تقدم لها أمريكا معونات اتخذت موقف العداء السياسى من أمريكا، وطالب بعض أعضاء الكونجرس بوقف المعونة عن هذه الدولة، فمن الضرورى أن يقرر رجال السلطة التنفيذية سير العمل، حيث يُطرح سؤالان هما: على أى أساس سيوضع

قرار وقف المعونة؟ وما تأثير هذا القرار بالنسبة لدول أخرى قد تتعرض لمثل هذا القرار، وما هو تأثير هذا القرار بالنسبة للدولة التى اتخذ ضدها هذا الإجراء؟

مع الأخذ فى الاعتبار تقديرات المخابرات، وما إذا كانت ستقدم لها الإجابات التى يحتاجون إليها، وبعد النزاع القوى بين الكونجرس والهيئة التنفيذية نتيجة لنظام الحكم الأمريكى مع وجود إدارة المخابرات المركزية بأجهزتها، وقلة الإشراف التشريعى عليها إلى أدنى حد مما يجعلها شوكة فى حلق الكونجرس(١٥).

هذا فضلا عن أن للرئيس سلطات واسعة فى رسم السياسة الخارجية يستمدها من السوابق التاريخية، ومن كونه عضوًا فى الحزب الحاكم، ومع ذلك فهى مقيدة بمواد الدستور التى تشترط موافقة الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب على مشاريع القوانين، ويتم عرضها على الرئيس لأخذ الموافقة عليها قبل أن تصبح قانونًا، وإذا وافق عليها وثقها، وإذا اعترض فإنه يعيدها إلى المجلس الذى صدرت منه مبينًا أوجه اعتراضه، وإذا ما أسفرت إعادة النظر عن تصويت ثلثى أعضاء المجلس فى صالح المشروع، فعليه أن يرسله إلى المجلس الآخر، وإذا وافق عليه ثلثا الأعضاء أصبح قانونًا دون الاعتداد باعتراضات الرئيس، وأيضًا إذا لم يعد الرئيس مشروع القانون إلى المجلس خلال عشرة أيام بدون حساب أيام الآحاد بالموافقة أو بالرفض يعد موافقة ضمنية، ويتم التصديق عليه(١٤).

ومن الملاحظ أن بعض أعضاء لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ فى فترة البحث كانوا يؤيدون العون، ورغم ذلك فإن الأسلوب السائد فى الكونجرس كان معاديًا له، ويبرز مظهر هذا العداء فى وضعهم دائما مشروع قانون العون الخارجى فى نهاية جدول الأعمال لضمان الموافقة على التشريعات الأخرى، وكذلك استفساراتهم المتتابعة من الفرع التنفيذى حول استخدامات أموال هذا العون الخارجى، ورفضهم لخطط التمويل طويل الأجل

حتى يظل زمام الأمور فى أيديهم دائمًا، وعُلل هذا الرفض بعدم قابلية تحويل العملات المحلية مقابل الدولار، والضغط لزيادة استخدامها، وسوء فهم رجال الكونجرس لطبيعة القروض الميسرة المستردة بالعملة المحلية، وفى ذلك أوضح الفرع التنفيذى أن العملة المحلية لا يمكن أن تستخدم لتوفير مصادر إضافية ملموسة للاستخدام فى البلد الذى تتوالد فيه لكونها لا يمكن استخدامها فى استيراد بضائع وخدمات لتلك الدول، وتقترح لجنة الشئون الخارجية مبلغ مليون دولار فى ميزانية برنامج العون من سنة ١٩٦١ لاستعماله كقروض تخصص للائتمان، وترى اللجنة أن بعض القوانين والأنظمة القائمة فى أمريكا تعوق إدارة البرنامج مما يستوجب تغييرها أو تحسينها لتصبح أكثر فاعلية(١٥).

ويبدو أيضًا أن الرأى العام الأمريكى يعتبر المساعدات هبات تقدم فى أكثر الأوقات لغير مستحقيها، ويتمثل هذا فى موقف الكونجرس من برنامج المساعدات، فهو شديد الحرص على إنقاصها عامًا بعد آخر، فنواب ولايات الجنوب الإحدى عشرة –المعروفة بالولايات المخالفة– فى الكونجرس يعارضون المساعدات الأجنبية لجميع الدول النامية وبخاصة الدول الزراعية، كما تعارض ولايات الشمال الواقعة على البحيرات العظمى أية مساعدات أجنبية من شأنها أن تؤدى إلى إنشاء صناعات فى الدول النامية قد تكون منافسة لصناعاتها، أما الولايات الوسطى فنظرا لعلاقتها القوية بولايات الجنوب والشمال فإنها تعارضها إرضاءً لهم، وهذا لميلهم إلى سياسة العزلة عن المشاكل العالمية، بل إنه فى اعتقادهم أن إلغاء جميع المساعدات الأجنبية فيه توفير لدافعى الضرائب، وبهذا تتبقى ولايات الساحل وجبال الروكى، والأولى هى الوحيدة التى تدافع عن المساعدات الخارجية للدول النامية، ولكنها عارضتها بالنسبة لمصر نظرًا لتغلغل الصهيونية وقوتها فى هذه الولايات، بينما ولايات جبال الروكى لم يسبق لها اتخاذ موقف محدد(١٦).

وفى هذا الإطار أرسل ثمانية من أهم أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى أغسطس ١٩٥٨ خطابًا للرئيس ايزنهاور وجهوا

فيه النظر إلى أن الحكومة أكثر اهتماما بالمساعدات العسكرية لا الاقتصادية فى الوقت الذى دلت فيه المؤشرات على أن خطر التوسع الشيوعى يتمثل فى الميادين السياسية والاقتصادية، وأن المساعدات العسكرية تخلق بطبيعتها سلطات عسكرية، وأنها تؤيد استمرار تلك السلطات، الأمر الذى يهدد الحرية الفردية حتى فى الدول المتقدمة، وطلب هؤلاء أن يعيد الرئيس النظر فى برنامج المساعدات الخارجية حتى إنه فى نوفمبر من نفس العام أمر بتشكيل لجنة لبحث البرنامج، والتقدم له بتوصيات حتى يمكن أخذها بعين الاعتبار فى رسم خطوط البرنامج لسنة ١٩٥٩، وجاءت توصيات اللجنة التى عرفت باسم لجنة دربر (Draber) نسبة إلى رئيسها (William N. Draper) (وليام درابر) لتتضمن أن برنامج المساعدات الاقتصادية المقترح يمثل الحد الأدنى لهذه المساعدة، وكل مسعى لتخفيضه سيضاعف الخطر الشيوعى الاقتصادى.

كما رأت اللجنة أيضًا أن استمرار الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والشرقى يجعل من المتعذر على أمريكا أن توقف مساعداتها لحلفائها والدول الأخرى غير المنحازة خوفا من أن يحدث تقارب ين هذه الدول وبين المعسكر الشيوعى، وبشكل يؤدى إلى فقد مركزها على المستوى الدولى، تدرك اللجنة أن السنة السابقة للانتخابات الرئاسية أى عام ١٩٦٠ ستشهد تجميد الأوضاع بها حتى لا يتأثر مركز الحزبين الكبيرين، ومع ذلك فهم يتوقعون زيادة المساعدات فى السنوات المقبلة لتتوافق مع السياسة الأمريكية التى تسعى لجذب الدول المعادية إلى معسكرها أو على الأقل إبعادها عن المعسكر الشيوعى، وهذا يتطابق أيضًا مع سياسة الحزب الديمقراطى المتوقع فوزه فى الانتخابات الرئاسية فى عام ١٩٦٠[١٧].

كذلك شكل اليهود قوة ضغط على سياسة المساعدات الأمريكية، وأن يهود أمريكا أنفسهم يمثلون طائفة قائمة بذاتها بالرغم من اختلافهم فى الأصل، فهم يمتازون بكفاءة مالية، وقدرة على تنظيم أنفسهم، ولذلك فإن لهم تأثيرًا ملحوظًا فى مختلف الميادين، ويسيطرون على أغلب وسائل النشر والدعاية،

وبالتالى تمتد سطوتهم فى ميادين السياسة، ويصل تعداد اليهود فى فترة البحث إلى حوالى ٦ ملايين لديهم حوالى ٢٠ ألف منظمة مهمتها توحيد جهودهم، والضغط على أعضاء الكونجرس لا سيما هؤلاء الذين وقعوا على وثيقة تأييد الصهيونية فى نوفمبر ١٩٥٤، ويكاد يحتكر اليهود ملكية أكبر المحال التجارية، وصناعة الأزياء والسينما والراديو والتلفزيون، وهم يوظفون هذه الوسائل لتوصيل ما يريدون توصيله إلى عقول الأمريكيين، ولذلك فلا يمكن إنكار قوة الترجيح التى يتمتع بها اليهود فى الانتخابات الرئاسية، ومن المعروف أن الحزب الديمقراطى أكثر تعاطفًا مع اليهود، وأكثر خضوعًا للنفوذ اليهودى من الحزب الجمهورى[١٨].

كما رأى مسئولو السفارة الأمريكية بالقاهرة فى تقييمهم للأوضاع الاقتصادية أن المشكلة التى تواجه الولايات المتحدة الأمريكية هى صعوبة تقدير حجم المعونات المقدمة لمصر نتيجة لأوضاعها الداخلية والخارجية، والتى تبدو معرقلة للمصالح الأمريكية بدون إبداء أى آراء لحل المشكلة، وهذا يشير إلى أن الأهداف الأمريكية السياسية والاقتصادية من المتوقع إنجازها على المدى البعيد، ويعتمد ذلك على قدرة مصر على التكيف مع الصعوبات الاقتصادية المتزايدة، وحصولها على مكاسب مستقبلية فى الوقت الذى يجب أن تقوم فيه أمريكا بمبادرات سياسية من جانبها [٢١].

والملاحظ أن سياسة العداء لمصر أدت إلى وجود رأى معارض لهذا العداء فى أمريكا نفسها ينادى بوجوب التعاون مع الرئيس جمال عبد الناصر، وقد ظهر هذا الرأى واضحًا فى أوساط الكونجرس، ومن أعضاء الكونجرس الذين نادوا به السناتور الديمقراطى جرين (Green) رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى، وأيضًا المعلقين السياسيين ومن بينهم مندوب النيويورك تايمز المتجول، كما قامت صحيفة واشنطن بوست بحملة على سياسة الحكومة نعت فيها تقاعسها عن معالجة الوضع فى الشرق الأوسط، وعلى ضوء التطورات فى عام ١٩٥٨ ذكرت أن سياسة الحكومة

القائمة على صداقة البلاد السعودية والاتحاد الهاشمى بدلا من مصر بمثابة أساس من الرمال[٢٠].

أثر وضع مصر الاقتصادى وسياستها الخارجية فى حصتها من المساعدات الأمريكية:

عانى وضع مصر الاقتصادى من مشكلتين رئيسيتين؛ تتعلق أولاهما بالتمويل الخارجى، وثانيتهما بالإدارة والرقابة الداخلية، وسعت مصر إلى تحسين وضعها الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة لأبنائها، وذلك من خلال الحصول على بعض التسهيلات الائتمانية فى الربع الأول من عام ١٩٥٨ من كل من الاتحاد السوفييتى، وألمانيا الغربية، ويوغوسلافيا للحصول على معدات خاصة بمشروعات صناعية محددة، كما سعت مصر للحصول على بعض الائتمانات الأخرى من أمريكا والدول الغربية الأخرى لتمويل القطاع الزراعى والنقل والمواصلات. وجاء ذلك فى إطار الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية التى وضعها مجلس التخطيط القومى، وخلال الربع الأول من عام ١٩٥٨ والتى قامت على الاهتمام بالصناعة أكثر من المجال الزراعى، ولكن ثمة قرارات صدرت لتمويل القطاع الزراعى من ميزانية عام ١٩٥٨-١٩٥٩، والتى تتولاها وزارة الاقتصاد والتجارة، وتعمل على الصرف منها بحذر بالرغم من الضغوط المتزايدة للخدمات الاجتماعية والاحتياجات الاستهلاكية، ويعد قانون التنظيم الصناعى هو الخطوة الرئيسية التى اتخذت لدعم التنمية الاقتصادية فى هذه الفترة، كما أنه خطوة مقبولة نحو إقامة نظام اقتصادى أكثر إعاقة وتقييدًا للاستثمارات عن العمل على توسيعها أو توجيهها.

وتعد مصر من الدول التى تعانى من عدم الاستقرار الداخلى وتعمل على مواجهة هذه المشكلة بشكل أفضل من العديد من الدول النامية، وفى الأعوام السابقة لعام ١٩٥٨ أى فى الفترة من ١٩٥٥-١٩٥٧ كان موضوع تمويل القطن، والتجهيزات العسكرية يشكلان عبئا على الميزانية مما أدى إلى عجز بلغ ١٤١ مليون جنيه، ولكن فى عام ١٩٥٨ سعت مصر إلى حل هذه

المشكلة بكل الطرق لتحقيق الاستقرار، وزيادة الناتج المحلى من خلال التحسين المستمر للاكتشافات البترولية المتوقعة، وقيام العديد من الصناعات الجديدة خصوصًا أن التوقعات فى المجال الزراعى ليست إيجابية بالنسبة للتوقعات الجيدة فى محصول القطن ما لم ينخفض مستوى الواردات الذى يبدو فى غير الصالح، وجاء فى التقييم الذى رفعته السفارة الأمريكية بالقاهرة إلى واشنطن بشأن الاقتصاد المصرى أن هناك تحسناً فى مستوى الإنتاج، واتساعًا معتدلاً فى الموازنة العامة للإنتاج، ومن الواضح أنه على أكثر تقدير منذ أغسطس عام ١٩٥٧ لم يعد التمويل الحكومى عنصر تضخم، ولكن القطاع الخاص لم يسدد القروض المعقودة خلال عام ١٩٥٧ لتمويل محصول القطن(٢١).

وأظهر التقرير الذى أعده أستاذ الإدارة الصناعية بجامعة بريستون (Princeton University) والمتخصص فى العمالة الصناعية (*) أن إنتاج مصر الصناعى قد تضاعف فى عام ١٩٥٩ عن عام ١٩٥٢، وأن بمصر شركات صناعية تضاهى مثيلاتها فى الغرب كشركة الدلتا للغزل والنسيج، كذلك فإن محطات توليد الكهرباء تدار بأفضل المواصفات، وأن المصريين أكفاء – بشكل كبير – لإدارة أو تشغيل الصناعات، ولكن هناك بعض السلبيات تمثلت فى المجال الصناعى "فى مصانع الصلب"، حيث تظهر بمظهر غير اقتصادى نتيجة نقص الوقود المحلى والمواد الخام، إلا أن الحكومة تبيع الصلب بدعم مما يؤدى إلى خسائر كبيرة للصناع، بينما تتبع القوى العاملة سياسة الستار الحديدى، حيث إن أصول مصر المتنامية فى المجال الصناعى تأتى من خلال التعليم الغربى للمهندسين والمديرين، ونرى ذلك من خلال إنجازاتهم الملحوظة، وتمثل عائدات قناة السويس قدرًا كبيرًا من الأموال، ومع هذا فإن عدد المواليد المتزايد سوف يقضى على أى فوائد من عائدات التصنيع، وحتى مع بناء السد العالى ستحتاج مصر سنويًّا لما يقارب الـ "١٠ مليون جنيه" لرفع مستوى المعيشة، ومن المحتمل حصولها على ١٥ ملايين جنيه من عائدات قناة السويس(٢٢).

وفى تقييم التنمية الاقتصادية لعام ١٩٥٩ حاولت مصر بالكاد الحفاظ على التوازن فى علاقاتها الاقتصادية مع الكتلتين(*)، والحصول على المزيد من المساعدات من الغرب، وتقوية العلاقات مع الغرب من خلال اتفاقية لعدم ازدواجية الضرائب، مع مراعاة الحفاظ على الروابط الاقتصادية مع الكتلة السوفييتية لما له من مبررات اقتصادية(٢٣)، والتركيز على دفع مصر لحاملى أسهم قناة السويس تعويضات فى يناير من كل عام مما يخلق مشكلة فى المدفوعات عند اقتراب هذا الموعد، ولكن الوضع فى أوائل عام ٥٩ أصبح أكثر يسرًا بعد الإفراج عن أرصدة مصر الاسترالينية(٢٤).

ومن نقاط الضعف التى كان يتسم بها الاقتصاد المصرى أزمة توافر العملة الصعبة، حيث استُغلت من قبل الكتلة السوفييتية للضغط على الاقتصاد المصرى، وفى هذا الصدد صدرت مذكرة عن وزارة الخارجية الأمريكية حول مشاورات دارت ما بين بعض المسئولين الأمريكيين ومصطفى أمين رئيس مجلس إدارة صحيفة أخبار اليوم وعبد المنعم القيسونى وزير الاقتصاد عن الجانب المصرى، ذهبت إلى أن الرئيس ناصر معنى بالفجوة التى قد تظهر فى حالة سحب العون السوفيتى كنتيجة لحملته ضد الشيوعية، ووصول العون الأمريكى، وأن وجهة نظر عامة المصريين أن ذلك يمثل عائقًا أمام ناصر، ويتسبب فى ضعف مصر، ويفسر ذلك تأخير أية مساعدات أمريكية لذلك فإن على ناصر أن يدرك عواقب ذلك، وعليه طلب العون من أمريكا، ولا ترغب مصر فى عون كبير صريح إذ أنه سيبدو متفقًا مع الحملة المضادة للشيوعية، واقترح السيناتور (فول برايت) Full Bright على مصطفى أمين أن يكون صندوق قروض التنمية هو أنسب وكالة لمد هذا النوع من العون الذى تراه مصر مناسبًا(٢٧).

وفى هذا الصدد أيضًا أكد مساعد وزير الخارجية أن هذا الصندوق لديه تمويل تحت تصرفه يمكنه التصرف فيه بدون أخذ موافقة من الكونجرس، وقام الصندوق فى ذلك الوقت بتجميد التمويل، ولكنه يأمل فى تخصيص إضافى

يوافق عليه خلال عدة أسابيع من الصندوق، وأن طلب التمويل للعام المالى ١٩٦٠ سيكون مفعلاً خلال الأشهر القادمة، وفى أبريل عام ١٩٦٠ قدم أمين قائمة بـ ١٧ مشروعًا صناعيًّا للإقليم المصرى بقيمة إجمالية تبلغ ٤٠ مليون جنيه مصرى، وأوضح مساعد وزير الخارجية أن هذا القرض يعد كبيرًا، وأن الولايات المتحدة قد تهتم ببعضها، ومن الملاحظ أن صندوق قروض التنمية يرتب خططه كل عام على حدة للوصول إلى تفاهم كامل بين مصر وأمريكا بشأن هذه المشكلة، ويجب أن تكون هناك ثقة كاملة فى أن أمريكا سوف تكرار المساعدات فى سنوات تالية بنفس المستوى المطلوب، ولدى أمريكا اعتقاد بأن الرئيس ناصر لديه ثقة فى نيتها، ولكنها لن تعطى ضمانات للسنوات المالية اللاحقة[٢٦].

وقد تضمن التقييم السنوى للاقتصاد المصرى لعام ١٩٥٨-١٩٥٩ الذى بعثت به السفارة الأمريكية فى مصر إلى وزارة خارجيتها بشأن وضع الاقتصاد المصرى إيضاح أن القواعد الأساسية للانطلاق الاقتصادى فى مجال الصناعة والتعدين تمثل ١١% من إجمالى الناتج القومى، وهى بذلك توفر قاعدة كبيرة معقولة للتوسع، وستكون الخطوة المنطقية التالية هى التنويع فى الصناعة، وتقليل الاعتماد على المنسوجات، وهذا التنوع قد تمثل فى الصناعات الكيميائية التى شهدت توسعًا سريعًا، وأيضًا فى المنتجات المعدنية، بالإضافة إلى تقدم جيد للبنية التحتية، وللطرق، والسكك الحديدية، والنقل المائى، والاتصالات، ويجب إعطاء اهتمام أكبر للاتصالات، كما أن الزراعة المصرية مخططة بشكل جيد حيث إن التحول إلى الصناعة ليس كما فى الدول الأخرى يؤدى إلى تراجع فى الناتج الزراعى[٢٧].

كذلك جاء فى التقييم الخاص بعام ١٩٦٠ أن الضغط التضخمى المصاحب لنمو إجمالى الإنتاج المحلى يمكن احتواؤه بشكل معقول، وفائض الواردات من زيادة الائتمان البنكى- القطاع الخاص- وتأثير الاقتراض الحكومى من البنوك انخفض جزئيًّا من خلال إجراءات شراء العملة الصعبة

لتسويات المدفوعات، وتوجد زيادة أيضًا فى الأموال خلال عام ١٩٦٠ تشمل موازنات أقل أو أزيد كايداعات القانون العام ٤٨٠ التى توظف لتوفير السيولة، والوصف الدقيق للوضع التجارى للصادرات كان جيدًا على غير المعتاد، فموسم القطن عام ١٩٥٩-١٩٦٠ أفضل أعوام القطن فى مصر لعدة سنوات، إذ استعاد مكانته السابقة فى أسواق أوروبا الغربية، بالإضافة إلى نشاط صادرات الأرز، وزيادة صادرات الغزل، وفى عام ١٩٦٠ توفرت لدى مصر حصيلة مبيعات القانون العام ٤٨٠، والتى تقدر بـ ٣٤ مليون جنيه، بالإضافة إلى قرض قناة السويس، من البنك الدولى للإنشاء والتعمير ما يعادل ١١ مليون مصر عام ١٩٦٠ أثبت قدرة مصر على مواجهة متطلبات الواردات وتشمل السلع الرأسمالية الثقيلة(٢٨).

وفى يوليو من عام ١٩٦٠ بدأت مصر تنفيذ خطتها القومية التى تستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، وتمر الخطة بمرحلتين مدة كل منهما خمس سنوات، وتبلغ تكاليف كل منهما أربعة مليارات من الدولارات، وما من شك فى أن التمويل هو أهم العوامل التى تكفل للخطة النجاح المنشود عقب إعداد العديد من الدراسات، وتم التوصل إلى أن الخطة سوف تعتمد على مصدرين من مصادر التمويل؛ أحدهما وطنى، ويتمثل فى دخل الصادرات والسياحة وإيرادات قناة السويس، وفيما يخصص من أرباح المشروعات القائمة لاستثمارها فى المشروعات التى تتضمنها الخطة، والآخر تمويل أجنبى يتمثل فى قروض ومساعدات تحصل عليها مصر من الخارج، وهذا التمويل الأخير يقل فى مقداره عن التمويل الداخلى(٢٩).

وقد واجهت الحكومة المصرية عند شروعها فى تنفيذ الخطة مشكلة إذعان القطاع الخاص لمخططاتها الاقتصادية، وشرعت فى حلول لمشكلة الإشراف عن طريق توسيع القطاع العام ليضم كافة الشركات الصناعية الكبرى وجميع المؤسسات العاملة فى التجارة الخارجية والخدمات المالية، والبناء، والإنشاء والنقل، وكان عليها لضمان قدر أكبر من الإشراف المركزى على

الزراعة أن تسرع فى تمويل التنظيمات الزراعية[٣٠].

وفى ضوء هذه السياسة الاقتصادية الجديدة التى اتبعتها مصر تضمنت تعليقات السفارة الأمريكية بمصر إلى وزير الخارجية الأمريكية أن الإصلاحات لم تغير أسس الاتجاه السياسى لمصر، ولذا فإن اهتمامات أمريكا يجب أن تتركز فى استمرارية وجود مصر كمركز قوة فى الشرق الأدنى واستقلالها لتبدو منافسًا للكتلة السوفييتية، وفى الوقت الذى تؤيد فيه أمريكا العديد من عناصر الإصلاحات الجديدة وبخاصة زيادة سيطرة الحكومة، وإزالة مصادر القوة، وتغيير مواقف مجموعة النخبة الأخرى، ويجب إدراك أن العديد من الإجراءات الجديدة الخاصة تتطابق مع أهداف سياسة العون الأمريكية الجديدة وهى استصلاح الأراضى، والضرائب التصاعدية، والحد من الفساد فى توزيع فوائد برنامج التنمية، وهى تعد إجراءات مهمة للاصلاحات التى تدعمها أمريكا من حيث المبدأ، ومع ذلك –فإن أى تعهدات للعون الجديد غير قانون فائض المبيعات ٤٨٠ الحالى لبرنامج القمح يجب أن تتجمد حتى دراسة الموقف كليًا[٣١].

وبصفة عامة يمكن القول بأن النظام السياسى المصرى لم يتبن سياسة اقتصادية موجهة عقب الثورة مباشرة، بل استمر فى تشجيع القطاع الخاص ورأس المال الأجنبى، مع اقتصار نشاط الدولة على بعض الصناعات مثل الحديد والصلب. وبالنظر إلى ضعف تدفق رأس المال الأجنبى، وتأكيد الاستقلال السياسى، اتجهت مصر نحو تمصير المؤسسات الأجنبية، ومنها البريطانية والفرنسية واليونانية منذ عام ١٩٥٦، وفى عام ١٩٦١ تم تأميم أغلب الشركات الخاصة العاملة فى مجال القطاعات الاقتصادية الأساسية[*] بما فيها قطاع التجارة، واتجهت الدولة إلى رفع معدلات الادخار من ١٢% تقريبًا من إجمالى الناتج المحلى فى النصف الثانى من الخمسينيات إلى ما يقرب من ١٥% فى النصف الأول من الستينيات، وبذلك استطاعت الدولة أن تسيطر على موارد جديدة تمكنها من تمويل التنمية الاقتصادية، وبناء قواتها

المسلحة، والقيام بدور نشط فى مجال السياسة الخارجية[٣٢]، وبذلك فإن قادة مصر أعلنوا الاشتراكية بشروطهم، وليست لها علاقة بالنظرية الماركسية السوفييتية والمذهب المادى لكى يتكيف مع الثقافة والأعراف والدين للأمة العربية[٣٣].

ومع ذلك أصبحت مصر تعتمد بصورة متزايدة على ما تتلقاه من الولايات المتحدة فى شكل معونة وبخاصة القمح والذى فى حالة عدم توافره فى الفترة موضوع البحث يهبط معدل الاستهلاك للفرد، أو تضطر الحكومة إلى تحويل جزء من نقدها النادر بعيدًا عن تكوين رؤوس الأموال الإنتاجية البعيدة المدى إلى استيراد المواد الغذائية، وكانت الحكومة تبغض أى درجة من درجات الاعتماد على أية دولة كبرى؛ لأن مثل هذا الاعتماد يعرضها للضغوط السياسية فى علاقاتها الدولية، وسرعان ما تبينت الحكومة أن الإنتاج الإضافى من القمح الذى سيحققه السد العالى ومشاريع الاستصلاح الأخرى لن تتحقق بسرعة، يضاف إلى هذا أنه حتى الانتهاء من السد العالى، فإن الشطر الأكبر من الإنتاج الزراعى سيظل خارج مناطق الإصلاح الزراعى، وأن اتباع الخطة الزراعية المتمثلة فى النظم المحسنة للدورة الزراعية، وبرامج تجميع الأراضى، والأساليب المحسنة فى الفلاحة، والتى يوصى بها الخبراء، لا يمكن تطبيقها كلها بالسرعة المطلوبة دون مزيد من التوسع فى إشراف الدولة على المزارعين، ورأت أن بعث الحيوية فى الميدان الزراعى يتطلب الوجود المستمر لموظفى الحكومة فى الأراضى، وأن ضغوطهم على المزارعين لا تكفى بمفردها لتحقيق الحيوية الزراعية، ولكن يجب وضع خطط، والمناداة بها، وتحفيز الناس على تنفيذها[٣٤].

وفضلا عن وضع مصر الاقتصادى فقد كان لسياستها الخارجية سواءً على المستوى الإقليمى أو الدولى أثر فيما تلقته من مساعدات أمريكية فى فترة البحث، ولعل أهم التأثيرات التى يمارسها النظام الدولى على السياسة الخارجية لدول العالم الثالث ترتبط باحتياجات الدول العظمى، ونمط التفاعل بينها، فهذه

المتغيرات تساهم فى تحديد الضغوط التى تعمل فى إطارها الدول النامية، وبالتالى فهى تحد من حرية الحركة المتاحة أمام هذه الدول فى سعيها لتحقيق أهدافها، فقد ساعد نمط التفاعل بين القوتين الأعظم والذى يسمى بالحرب الباردة دول العالم الثالث – ومن بينها مصر– على تبنى سياسات الحياد الايجابى وعدم الانحياز، والاتجاه نحو تدعيم التضامن الأفرو–الآسيوى، كما استطاعت مصر أن تحصل على مساعدات غذائية من أمريكا رغم اتباعها النهج الاشتراكى فى التنمية منذ عام ١٩٦٠، هذا فى الوقت الذى حصلت فيه على مساعدات ضخمة من الاتحاد السوفيتى فى إطار تمويل السد العالى وغيره من المشروعات الصناعية، مع استمرار تمتعها بدرجة عالية من الاستقلال السياسى.

وفى إطار تعبئة الموارد الإقليمية يمكن للدولة النامية أن تتبع سلوكًا من شأنه التنسيق مع الدول المجاورة لها، والقيام بدور "الدولة النموذج"، والمساهمة فى تنمية جيرانها، والقيام بدور المحرر من الاستعمار، وقد اتبعت مصر وطبقت هذه السياسة من أجل اكتساب التأييد من الدول العربية والأفريقية، حيث لجأت فى علاقاتها مع الدول العربية إلى تدعيم إمكانياتها الذاتية من خلال التنسيق السياسى والاقتصادى والعسكرى(*) لاكتساب نفوذ إقليمى من خلال اتباع سياسات محلية يمكن أن تحقق بعض الأهداف الخارجية عن طريق بناء نموذج داخلى يحتذى به الآخرون.

ويرى بعض الباحثين أن النموذج المصرى القائم على التنمية الاشتراكية، ونظام الحزب الواحد فى الداخل، وأيديولوجية القومية العربية قد تبنته بعض الدول العربية، واتعبت مصر أيضًا سياسة من شأنها دعم حركات التحرير ماديًّا ومعنويًّا، وارتبط هذا برؤية أثر وجود قومى للقومية العربية، وأثرها على الأمن القومى، ومكانتها على الصعيدين العربى والأفريقى، ودخولها فى تجربة الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨، وتنسيق جهودها مع الدول الأفريقية، وقد ظهر هذا فى إطار مؤتمر الدول الأفريقية فى عام ١٩٥٨، ومؤتمر "أديس أبابا" وما تلاه من

إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية(*) كأول تنظيم فى أفريقيا هدفه إقامة وحدة على المستوى القارى(٣٥).

وفى ضوء هذا جاء التقييم الذى بعثت به السفارة الأمريكية بالقاهرة إلى واشنطن بشأن برنامج المساعدات الأمريكية لمصر أن هذا البرنامج غير مستقر على مدار السنين، وسوف يتم تقييمه ثانية فى ضوء تزايد موقف مصر المعادى تجاه الولايات المتحدة، ويتطلب إعادة التقييم تزامن إدراك كل من العوامل الإيجابية والسلبية فى هذا الموقف، ففى الجانب السلبى، تعانى أمريكا من السياسة المتشددة لمصر داخل العالم العربى، وزيادة جهود النظام للترويج للحلول الثورية للمشاكل الأفريقية الطارئة، واستخدام مصر تأثير السوفييت لتعزيز أهدافها لزيادة احتمالات التدخل السوفييتى خصوصا فى الدول الأفريقية الجديدة، والتشدد فى مسألة إسرائيل ويجعل حلول السلام مستبعدة.

وفى النهاية فإن السياسة الداخلية الديكتاتورية بالإضافة إلى الخوف من كل ما هو أجنبى، والاشتراكية تقلل من احتمالية حدوث تغيير مثمر بين حكومتى وشعبى البلدين كل هذه العوامل السلبية برزت من خلال ظاهرة القومية، وهو نموذج يمثل الدول المستعمرة سابقًا والمتشددة، ومصر بصفة خاصة. فالقومية هى ضرورة تعمل كحافز أساسى لمقاومة القوى المستعمرة، وإذا حررت الدول يجب أن تبنى شخصية إيجابية من خلال طرق منها التنمية الاقتصادية، والتركيز على الأهداف الاجتماعية، ومن خلال خلق خلفية ثقافية، أو من خلال تصدير طاقتها الثورية، وقد اتبعت مصر هذا الأسلوب الذى يؤكد على اهتمامها بالجوانب الاجتماعية، إلى جانب سيطرة الحكومة على عملية التنمية، وبخلاف حقيقة أن طرقًا عدة للتشدد والتطرف القومى لمصر تعمل ضد مصالح أمريكا للتنمية الاقتصادية، وهو ما يفيد الولايات المتحدة على المدى البعيد، ويعمل كحافز لمنع الشيوعية الدولية لمصر، ولكن العنف الواضح والمعلن من الممكن أن يُقلل بالوسائل الدبلوماسية، وهى أفضل الطرق المناسبة لتحقيق هذا الهدف، وإن برنامج المساعدة سوف يلعب دورًا فى تحسين

كبير لمصر تجاه العالم الحر، وإعادة توجيهها، وإبعاد اقتصادها عن الاعتماد على الكتلة السوفييتية[٣٦].

ففى عام ١٩٥٨ رأت أمريكا أن هناك عنصرين لبرنامج التعاون لبناء علاقات ودية مع لمصر وشعبها، وهذا يعنى فى شروط السياسة الاقتصادية زيادة مشاركة الشركات الأمريكية فى مصر، وكل من التجارة والاستثمارات، وتبادل الخبرات بين الأشخاص من خلال تجديد برنامج المساعدة الفنية، وتوفير مصادر عامة كافية من خلال مساعدة بقية دول العالم الحر، وسوف تعرض بدائل لإنهاء السيطرة السوفيتية تتمثل فى قروض بنك التصدير والاستيراد، وصندوق قروض التنمية، وبعض مشاريع القانون العام ٤٨٠ – القسم الأول–، علاوة على طلب إعانات حكومية مضبوطة بشكل كافٍ على الأقل من ١٢–١٨ شهرًا للوفاء بطلبات مصر، وفى نفس الوقت تجنب القبضة الشديدة التى ستؤدى إلى تعقيد علاقات مصر مع السوفييت قبل التغييرات فى نمط التجارة لتخفيض اعتمادها الكبير عليهم مع العمل على السياسة قصيرة الأجل.

كما أن بعض المسائل التى لم تحل لا يجب تجاهلها مثل مسألة القطن كأخطر مشكلة فى العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا، وفى نفس الوقت تقليل اعتماد مصر على سوق القطن السوفيتى كمفتاح أمل لاستقلال سياسة مصر، وهذه هى المعضلة بالنسبة لأمريكا، وعدم ادخار وسع فى حلها، ومن المسائل الأخرى بعيدة المدى التى تحتاج إلى اهتمام مبكر لتسويتها مشكلة مياه النيل، والخطوات التى يجب أن تتخذ لتحسين الملاحة فى قناة السويس نظرًا للفوائد المتبادلة بين كل من العالم الحر، ووضع مصر المكتسب[٣٧].

وفى الوقت الذى أطلق فيه الرئيس عبد الناصر فى ديسمبر ١٩٥٨ حملة لكبح الشيوعية المصرية أكد على الرغبة فى استمرار علاقات التعاون المصرية– السوفييتية فى مجالات التنمية الصناعية والجيش، حيث كان ذلك خطوة فى اتجاه توازن العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، وتحسين العلاقات مع

أمريكا، حيث أعطى ناصر تعليمات لسفير مصر الجديد بواشنطن –مصطفى كمال– فى خريف عام ١٩٥٨ بتحسين العلاقات المصرية الأمريكية[٣٨].

ورأت السفارة المصرية بواشنطن أنه إذا استمرت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة على الحالة التى هى عليها آنذاك من تحسن فإن مجال التعاون الاقتصادى بين البلدين سيكون واسعًا[٣٩].

وعلى الرغم من وجود هذه الرغبة التى تبدو ظاهرة فى تحسين العلاقات، فمن الملاحظ أن هناك ترددًا خفيًّا من جانب أمريكا فى نفس الوقت، وأرجع أحد المسئولين ذلك إلى خشيتها من الأثر الذى قد يحدث للدول الصديقة لها فى المنطقة، ويتضح ذلك من تصريح الوكيل المساعد لوزير الخارجية الأمريكى فى بيروت عندما قال "إن تحسن العلاقات مع الرئيس عبد الناصر يواجه أحيانا صعوبات فعلى سبيل المثال نجد أن أمريكا تؤيد حكومة الأردن بينما يناهضها الرئيس عبد الناصر"[٤٠].

وعندما تولى كنيدى السلطة أوضح وزير خارجيته دين راسك (Dean Rusk) أن أمريكا بذلت جهودًا كبيرة فى سبيل تحسين العلاقات مع قادة الدول أصحاب المبادئ للتغلب على الانطباع المتروك من خلال جون فوستر دالاس John Foster Dulles، وأن إدارة كنيدى صممت على أن نكروما فى غانا، وسوكرنو فى أندونيسيا، وبن بيلا فى الجزائر، وناصر فى مصر يستحقون الاهتمام الأمريكى، وكان كنيدى متهمًا بفكرة إعادة العلاقات الجيدة مع ناصر، ويرى أن سبب إعراض ناصر عن أمريكا هو استغراقها فى النزاع مع السوفييت.

وكان الغذاء من أجل السلام كان سلاح كنيدى الخفى فى سياسته مع العالم الثالث، وكان الأذكى والأفضل منذ عام ١٩٦١، حيث بذل جهودًا كبيرة لبناء علاقات ودية مع نظام ناصر من خلال إرساله شحنات عون الغذاء الأمريكى، وتمثلت سياسته الرئيسية فى التنويع فى مجالات كانت مألوفة منذ عصر أيزنهاور، وفكرت إدارة كنيدى فى مسألة النزاع العربى الإسرائيلى لكبح

الهجوم على المصالح الغربية فى العالم العربى وفى بقية العالم المتقدم، بالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية آنذاك، وقد أكد كنيدى ومستشاريه على أهمية تنمية الاقتصاد المصرى، والذين يعتقدون أنه يسبب فى النهاية ضغطًا دائما للعلاقات الأمريكية-المصرية، وأن استمرار تقدم المفاوضات ضرورة للوصول إلى اتفاقيات عون قصيرة المدى لجذب انتباه مصر لأهمية إصلاح العلاقات مع أمريكا مدعومة بإنجاح ظاهر لجهود تعديل سلوك ناصر فى عام ١٩٦١.

وقد عمل تصدع العلاقات المصرية السوفييتية الذى بدأ فى عام ٥٨-٥٩ على تحفيز كنيدى ومستشاريه للدفع باتجاه استمرارية تصدعها، وتحسن العلاقات المصرية الأمريكية. وفى ديسمبر ١٩٦٠ وجه العالم الماركسى إدانة بصفة عامة لنظام ناصر الإرهابى ضد الشيوعيين المصريين، حيث حذر خرشوف فى أبريل ١٩٦١ الوفد البرلمانى برئاسة أنور السادات الذى زار الاتحاد السوفيتى المصريين من أن "لا يقوموا بقطع الشجرة التى توفر ظلالا"، وبدا بوضوح لكيندى أن ناصر عازم على إبقاء مسافة بينه وبين السوفييت مهما كانت درجة اعتماده على موسكو من عون اقتصادى ومعدات عسكرية، وساعد أسلوب كيندى الخاص على إزالة شكوك ناصر فى التعاون والعمل مع أمريكا فى أول الستينيات، كما أوضح مؤخرًا مصطفى كامل أن ناصر كان يدرك جهود كيندى، ومحاولة معاملته بمساواة كقائد مهم فى العالم، فى الوقت الذى كان ممتعضا من طريقة أيزنهاور، ودالاس فى معاملته كقطعة ضعيفة فى لعبة شطرنج مع روسيا[٤١].

وفى منتصف العام الاول لإدارة كيندى أعادت السفارة الأمريكية بالقاهرة تقييمها لبرنامج العون الذى بعثت به لواشنطن، وأوضحت أن الولايات المتحدة تعمل بكل مجهوداتها لتنمية علاقات ودية مع مصر، وأنها بدأت بمعوقات شديدة، وعلاوة على تتبع أهدافها حول العالم فهى ملزمة من وقت لآخر بأخذ موقف تعتبره مصر معاديًا، كما تعتبر أمريكا أن العديد من مواقف واتجاهات مصر معادية، وأن الهدف الأول لأمريكا ليس تقليل العداء فى مسألتى الكونغو

أو كوبا بالشكل المرغوب فيه، ولكن لمنع السيطرة السوفييتية على مصادر الطاقة فى اتصالات الشرق الأوسط، وجعلها متوافرة للعالم الحر، وإلا يحقق تحرك السوفييت فى المنطقة كامل أهدافهم، حيث إن الهدف من العون الأمريكى هو توفير بدائل للاعتماد الكامل على الكتلة السوفييتية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، كما عملت أمريكا بجهود سياسية على تقليل الهجوم الكلامى لمصر للحفاظ على الأجواء الودية حتى لا يؤدى ذلك إلى عداء صريح مثلما حدث فى عام ١٩٥٦.

ويتضمن العون عالميًّا فى مفهومه تبادل الأفراد والخبرات والنشاطات الثقافية، ومن الممكن أن يساهم مباشرة فى تحسين العلاقات، وخلق تفاهم أفضل بين الأطراف، وتوفير فرص التدريب وإتاحة فرص تعليم للشباب بما يساعد على إنتاج تنمية ثقافية حقيقية، وإذا نجحت على المدى البعيد فسوف تقل لدى مصر الرهبة من الغرب وعداء الأجانب، وهو ما يؤدى إلى تنمية القدرة على التعاون المثمر بين البلدين بصفة خاصة، كما أن وجود الجامعة الأمريكية فى القاهرة يمثل الجسر الثقافى بينهما، وأن الوضع غير المستقر من الممكن أن يتيح الفرصة لنمو الشيوعية، وهناك احتمال كبير أن تكون البديل للنظام القائم؛ لأنه يعد نظامًا قويًا وأساسيًّا، وسوف تكتسب القوة بزيادة مديونياته للشيوعيين وحركة الشيوعية الدولية(٤٢).

أشكال العون الذى قُدم، والهيئات التى قدمته، والمجالات التى وظف فيه، وأثره على الاقتصاد المصرى:

تنقسم المساعدات الأمريكية الاقتصادية إلى مساعدات مباشرة وغير مباشرة متداخلة ومرتبطة ببعضها البعض، وحدد القانون العام الأمريكى رقم ٤٨٠ ومواده الجهات المانحة فى صندوق قروض التنمية، وهيئة التعاون الدولى، وقروض بنك التصدير والاستيراد الأمريكى، كما تعمل الحكومة الأمريكية على مساعدة الدول بشكل مباشر، ومن أمثلة المساعدات الاقتصادية غير المباشرة: عقد اتفاقيات صداقة وتجارة وملاحة، والتى من شأنها تمهيد

السبيل لتعاون بعيد المدى بين أمريكا والدول الأجنبية، وعقد اتفاقيات، فضلاً عن منع الازدواج الضريبى (ومن قواعد هذه الاتفاقيات) تخفيف الأعباء الضريبية على الشركات الأمريكية التى تعمل فى الدول الأجنبية[٤٣].

وقد شهدت فترة البحث سنوات الوحدة بين مصر وسوريا مما أدى إلى ظهور قوى جديدة فى المنطقة تتمتع بموقع جغرافى يمكنها من السيطرة والتحكم فى أهم طرق مواصلات نقل البترول، واستمرار العداء بين أمريكا وهذه القوى يؤدى إلى أوخم العواقب بالنسبة للاحتكارات الأمريكية البترولية بالدول العربية سواء من جهة الاستغلال أو النقل، وأثر ذلك بالنسبة لاحتياجات صناعات أوروبا، وقد أدت سياسة الضغط الاقتصادى الأمريكى إلى زيادة توثيق صلات مصر بالكتلة السوفييتية[٤٤].

استأنفت مصر علاقات العون فى نوفمبر ١٩٥٨، مع اتفاق لمتابعة نشاط هيئة إيريس (EARIS) بقيمة ١,٨ مليون دولار تم منحها للمنظمة فى مارس ١٩٥٩، وتم إعلام مصر بأن أمريكا على استعداد لمنح مساعدات خاصة وتمويل العون الفنى الذى تجمد منذ أزمة قناة السويس، ومن تلك المساعدات ٥,٩٨٥,٠٠ دولار، وللمساعدة الخاصة ٤٩٩ ألف دولار للعون الفنى، وأعيد تخصيص مبلغ ١,٨ مليون دولار خلال العام المالى ١٩٥٩[٤٥].

وفى إحدى المناقشات التى دارت بين نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى ورئيس اللجنة الفرعية الخاصة باعتمادات المعونة فى مجلس النواب الأمريكى حول عودة المعونة لمصر، وهل تمت بطلب من الأخيرة أم برغبة أمريكية، أكد نائب مساعد وزير الخارجية أن الرئيس ناصر – بحسب علمه– لم يتقدم بطلب مكتوب للحصول على هذه المساعدة، وأضاف أنه بشأن هذه القضية المعقدة جرى كثير من المحاولات على مستويات مختلفة لعودة العلاقات الطبيعية وإزالة العقبات، وذكر أنه فى صيف عام ١٩٥٦ أثناء تأميم القناة قامت أمريكا بإيقاف تقديم المعونات الجديدة لمصر، وأجلت أعضاء بعثتها الخاصة بعمليات المعونة والمساعدات الفنية فى مصر عندما حدث

العدوان الثلاثى على مصر من جانب وإسرائيل وفرنسا وبريطانيا باستثناء أربعة رجال تركوا لرعاية شئون هذه المصالح، ولم تعد هذه البعثات والبعثة الجديدة إلى مصر إلا فى عام ١٩٥٨، وهى أقل كثيرًا من البعثة السابقة الخاصة بالمعونة، ومع ذلك استمرت العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا ومصر، واستطرد قائلاً: إنه قد أجرى فى نهاية عام ١٩٥٧ مشاورات، ووجد أن الشعور العام هو أن نوايا الرئيس ناصر تهدف إلى القيام بأعمال تؤدى إلى الاستقرار فى المنطقة ولا شئ غير ذلك(٤٦).

ولقد تعددت هيئات الإقراض الأمريكية التى قدمت قروضًا للخارج فى فترة البحث، وتباينت فى شروطها للإقراض، ومداد السداد، وسعر الفائدة، ويعد بنك (Export and import bank) بنك التصدير والاستيراد الأمريكى من أقدم الهيئات الأمريكية الحكومية التى تقوم بإقراض الدول الأقل تقدمًا، وقد تأسس هذا البنك فى عام ١٩٣٤، وتوقف فى يونيو ١٩٦٢(*)، وكانت مهمته الأساسية تنحصر فى تشجيع الصادرات الأمريكية كجزء من سياسة الحكومة لتدعيم تجارة أمريكا الخارجية بتقديم القروض بالدولارات، أو ضمان القروض التى تقدمها المؤسسات الأخرى، كما عهد إليه بالإشراف على القروض التى تقدمها الوكالات التابعة للحكومة الأمريكية، وهو لا يخضع لتخصيصات لجان الكونجرس، بل يحصل على بعض مخصصاته من الخزانة الأمريكية مباشرة(٤٧)، وقد زيدت قدرته على الإقراض من ٥-٧ بلايين دولار فى عام ١٩٥٨، ويقرض البنك الأموال المستردة للقروض السابقة دون ترخيص تشريعى إضافى(٤٨).

وتتميز قروضه بأنها متوسطة الأجل، ويتعين سدادها بالدولار، ويتقاضى البنك عنها فائدة تصل إلى ٥% سنويًّا، وهى نسبة مرتفعة تقلل من قدرة البنك على تمويل مشروعات التنمية فى الدول النامية، ويشترط البنك سداد أصل القروض على أقساط متساوية بعد الحصول على القروض مباشرة، وهو ما يشكل عبئًا على الدول المقترضة، وعلى أن تسدد فى مدة تتراوح بين خمسة

وخمسة عشرين عامًا وتستخدم القروض التى يقدمها البنك – بصفة عامة– فى شراء سلع أمريكية الصنع(٤٩).

ويعد تمويل البنك للمشاريع الاقتصادية للدول الأجنبية بمثابة شهادة لسلامة اقتصاديات الدول المقترضة، وسلامة الأسس التى بنيت عليها المشاريع الاقتصادية، وهذا ويتعاون البنك – بشكل وثيق– مع صندوق قروض التنمية فى دراسة المشاريع التى تقدم للمؤسسة الأخيرة نظرًا لسعة إمكانياته الفنية فى دراسة المشاريع المقدمة بالنسبة لإمكانيات الصندوق، كما أن البنك له حق اختيار المشاريع التى يرغب فى تمويلها – حتى ولو كانت مقدمة للصندوق– لأسباب منها أن هذه المشاريع تعتبر فى نظر البنك والحكومة الأمريكية من المشاريع التى يمكن تمويلها بسهولة ويسر بالدولارات، مع السداد بهذه العملة، أو لأن حالة ميزان المدفوعات فى الدولة المتقدمة بالطلب تسمح لها بتحمل الأعباء المالية بالدولارات(٥٠).

ومن الجدير بالذكر أن مصر قد استفادت بقروض البنك إذ حصلت على قرض بمبلغ خمسة ملايين من الدولارات فى ديسمبر ١٩٥٨ لتمويل مشروع السماد بالسويس، كما حصلت الهيئة العامة للسكك الحديدية فى عام ١٩٥٩ على موافقة البنك لتمويل مشروع شراء قاطرات بمبلغ ١٢,٥ مليون دولار بشكل مبدئى بالاشتراك مع شركة جنرال موتورز، مع وعود لقروض أخرى فى هذا المجال، ثم تم عقد اتفاق على قرض بين الحكومة المصرية وبنك التصدير والاستيراد فى ١٩٥٩/٥/٢٢ تم بموجبه عقد اتفاق ائتمانى لصالح الحكومة المصرية فى حدود ما لا يزيد عن مبلغ ١٣٦٠٠٠٠٠ دولار تقدم بالعملة المصرية للمساهمة فى تمويل مشروعات أو لأغراض تنمية اقتصادية أخرى يتم الاتفاق عليها من وقت لآخر بين الحكومة ومدير البنك، كما اتفقا – فى ضوء الاتفاق الائتمانى على أن يخصص : بالعملة المحلية، فضلاً عن الدولار الأمريكى، وحددا الائتمان بما قيمته ٤,٧٧٧,١٩٠ جنيها مصريا تقريبًا، على أن يودع ما لا يقل عن ٧٠% منه طبقًا للمادة ١١١ من

اتفاقية السلع والحاصلات[٥١].

كما وافق البنك على مبدأ إقراض مبلغ لبنك التسليف الزراعى والتعاونى (cooly fund)[*] (كولى امندمنت) للمعاونة فى تمويل مشروع صوامع الغلال، وحثت السفارة المصرية بواشنطن وزير الاقتصاد على إرسال الأوراق الكاملة لهذا المشروع، وأهميته بالنسبة للمشاريع الأخرى[٥٢].

ومن الهيئات الأمريكية الأخرى التى قدمت قروضا للخارج "صندوق قروض التنمية" (Development loan fund) الذى تأسس فى عام ١٩٥٧ لتعزيز مشروعات التنمية الاقتصادية الحكومية طويلة الأجل فى البلاد النامية لمساعدة تلك البلاد على تنمية اقتصادياتها، وهو جزء من برنامج الأمن المتبادل، ويستمد أمواله من الحكومة الأمريكية، ومن شروط تقديمه للقروض أن تكون المشروعات المطلوب إقامتها فى بلد صديق لأمريكا، وأن يكون هناك احتمال معقول لسداد القروض، وأن يسهم المشروع المقدم له القرض فى النمو الاقتصادى للبلد المقترض، وأن يكون سليمًا من الناحية الفنية والاقتصادية، ويتعذر تمويله بشروط مناسبة من أحد مصادر التمويل الدولية كالبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وألا يكون لهذا المشروع أثر ضار على الاقتصاد الأمريكى، وتتفاوت أيضًا فترة السداد لتصل إلى ٤٠ سنة خصوصًا للمشروعات الإنشائية، وما بين خمسة إلى خمسة عشر عاما بالنسبة للمشروعات ذات الربح المباشر، كما يقدم الصندوق قروضا للمشاريع الخاصة فى الدول المقترضة بضمان حكوماتها، على أن يبدأ سداد القروض الممنوحة للمشاريع الحكومة عادة بعد مرور عام من دفع قيمة القروض، وبعد الانتهاء من اتمام المشروع بالنسبة للمشاريع الخاصة[٥٣].

وأوضح تقرير أعد من قبل السفارة المصرية بواشنطن أن الحكومة الأمريكية اعتمدت لهذا الصندوق ٧٤٦,٩ مليون دولار، ولكن وفقًا لقرارات الكونجرس الأمريكى ليس شرطًا أن يصرف هذا الاعتماد فى سنة بذاتها، وبمقارنة هذا الاعتماد ببقية العمليات التى نفذت وفقًا لقانون الفوائض الزراعية

رقم ٤٨٠، توجد ثمة فروق بين القروض التى تترتب على كل منها، ومع ذلك فإن مصر رسمت لنفسها خطة واسعة النطاق لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية للحصول على قروض من صندوق التنمية لتحقيق جانب من المشاريع الاقتصادية والصناعية، وقد قامت السفارة الأمريكية بإعداد مذكرة منفصلة عن مركز المشاريع المصرية المقدمة للصندوق، والتوصيات التى تساعد على حصول مصر على أكبر منفعة ممكنة من هذه الناحية، وقد كونت مصر لجنة فنية لبحث جميع المشاريع التى تقدم للصندوق لإحكام الرقابة والتعاون فى إنجاز المشاريع التى تقدم لمراعاة استكمال البيانات التى يطلبها الصندوق، ومع ذلك فإمكانيات الصندوق هنا محدودة، وهى فى الواقع تمثل جزءًا بسيطًا من المساعدات الأمريكية(٥٤).

وفى النصف الثانى من عام ١٩٦٠ قرر الصندوق قبول السداد بالعملة المحلية، وهو مصمم على أساس وضع تمويل المبادلات التجارية لمصر(٥٥)، وكذلك أقر الصندوق بألا تزيد القروض عن ١,٣ مليون دولار للمشاريع المصرية للمساعدة فى تمويل تكلفة المبادلات الخارجية للخامات والخدمات المطلوبة للمشاريع بفائدة ٣,٥%، تسدد على ١٥ عامًا للمشاريع المصرية، وتسدد بالعملة المحلية، مع الاحتفاظ بنسب القيمة المقدمة(٥٦)، وفى نفس العام وافق مجلس الصندوق على منح البنك الصناعى المصرى ٧ مليون دولار بفائدة ٥% ، تسدد على ١٠ سنوات بالعملة المحلية، مع الاحتفاظ بذات القيمة المقيدة، وأيضًا من الممكن استخدام تمويل الصندوق لقروض بديلة للمؤسسات الصناعية المتداعية ضمن التصنيف الصناعى الموافق عليه من الصندوق(٥٧).

كذلك فإن قانون تجارة الحاصلات الزراعية والعون لعام ١٩٥٤ (puplic law 480) والمعروف بالقانون العام الأمريكى ٤٨٠(*) يقدم العون من فائض الحاصلات الزراعية للدول المتلقية له طبقًا للقانون العام الأمريكى ٤٨٠ من خلال أقسامه الأربعة، فجاء فى قسمه الاول اشتراط تقديم مبيعات من فائض الحاصلات الزراعية مقابل العملات المحلية للدول المستفيدة

لاستخدامها فى تغطية جزء كبير من تنمية أسواق جديدة للحاصلات الزراعية الأمريكية، والمساهمة فى بعض مشاريع التنمية الاقتصادية فى الدول المتلقية للعون، وكذا شراء سلع استراتيجية، ودفع جزء من نفقات البعثات الدبلوماسية الأمريكية فى الخارج من إيجارات ومبان وخلافه، أما فى قسمه الثانى فيقدم العون كمساعدات إغاثة للتخفيف من تأثير المجاعات والكوارث، وقد رُخص للرئيس الأمريكى بالنقل على أساس المنح من فائض الحاصلات الزراعية لأية دولة صديقة لمواجهة المجاعات أو أى متطلبات طارئة أو غير عادية، أو تقديمها للشعوب المحتاجة دون النظر لصداقة حكومتها لأمريكا، وتضمن قسمه الثالث تقديم هبات من السلع الغذائية للوكالات الخيرية الأمريكية لاستخدامها لمساعدة الشعوب المحتاجة خارج أمريكا، بالإضافة إلى ما جاء بقسمه الرابع الذى أضيف للبرنامج عام ١٩٥٩ من بيع فائض الحاصلات الزراعية والمنتجات فى أمريكا للدول الصديقة بالدولار، وقيام أمريكا فى نفس الوقت بمنحها حصيلة مبيعات تلك الفوائض بالدولار أيضًا عن طريق تقديم قروض ائتمانية طويلة الأجل تعقد معها طوال سنوات التنمية الاقتصادية، رغبة فى مساعدة تلك الدول للاحتفاظ بمصادرها الدولارية لاستخدامها بطريقة أكثر فاعلية فى التنمية الصناعية وبعض المجالات الاقتصادية المحلية الأخرى(٥٨).

ويعد هذا البرنامج من أهم برامج أمريكا للمساعدات الأجنبية وذلك لأسباب منها: وفرة المحاصيل الفائضة والمخزنة، وذلك نتيجة استمرار التقدم العلمى فى شئون الزراعة للحكومة الأمريكية، وتحمل الخزانة أعباء ضخمة فى تخزين هذه المواد، حتى إن الحكومة الأمريكية تتحمل ٢ مليون من الدولارات يوميًّا لتخزين القمح فقط، لذلك فهى ترغب فى تصريف أكبر جانب من هذه السلع بصورة تحقق الهدف من مساعدة الدول الأجنبية الصديقة، وأن استخدام العون الاقتصادى الأمريكى كسلاح فى السياسة الخارجية أمر مسلم به لمناهضة النفوذ الاقتصادى الشيوعى فى العالم الحر من ناحية، ومن ناحية أخرى لتخفيف الأعباء المالية المترتبة على تخزين وتمويل هذه المحاصيل الفائضة.

ولما كان برنامج القانون العام الأمريكى رقم ٤٨٠ يتضمن دفع ثمن

الصفقات المبرمة بمقتضى قسمه الأول بالعملات المحلية، حتى تتمكن الدول المستفيدة من هذا البرنامج من تحقيق هدفين رئيسيين، أولاهما: استيراد السلع الزراعية اللازمة للاستهلاك المحلى المتزايد دون عبء دفع ثمنها بالعملات الأجنبية، وثانيهما: استغلال نصف حصيلة العملات المحلية الناتجة عن استيراد هذه السلع فى ميزانيات التنمية الاقتصادية للدولة المتلقية للحاصلات بمقتضى هذا القانون، وينص كذلك على أن ربع قيمة المبالغ المتحصلة من عملياته ترصد لإقراض الشركات العربية أو الأمريكية المختلطة وذلك لأهداف التنمية الاقتصادية، وفى ذلك ميزة أخرى للدولة المستفيدة، بينما يرصد الربع الباقى من العملات المحلية لصرف منه على احتياجات الحكومة الأمريكية المتعددة، ويعد هذا البرنامج من أهم البرامج الأمريكية للمساعدات الأجنبية لضخامته بالنسبة لأنواع المساعدات الأخرى، ولقد حصلت مصر من هذا البرنامج منذ ديسمبر ١٩٥٨ حتى نهاية ١٩٥٩ على نحو ١٢٠ مليون دولار[٥٩]، وكان جزء من هذا المبلغ محجوزًا منذ نوفمبر ١٩٥٦ وهو ٤٠٠٠٠٠ ألف دولار استوردت بها مصر مختلف السلع الزراعية الفائضة من أمريكا وأهمها القمح والدقيق والأرز والزيوت النباتية[٦٠]. كما اتفقت على قرض مع الحكومة الأمريكية بشأن توريد حاصلات زراعية فى حدود مبلغ ١٤ مليون دولار فى ١٥ مارس ١٩٦٠[٦١]، هذا فى الوقت الذى وصل فيه إجمالى ما قدم من هذا البرنامج ضمن القسم الأول فى الفترة ما بين ١ يوليو ١٩٥٨، إلى ديسمبر ١٩٥٩ ٢,٢٥ بليون دولار، ٣ بلايين دولار فى الفترة من ١ يناير ١٩٦٠ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٦١، بالإضافة إلى بليونى دولار تم استخدامهما خلال العام الميلادى ١٩٦١[٦٢].

وفى أوائل عام ١٩٦٠ فوض وزير الاقتصاد المصرى سفير مصر بواشنطن فى التشاور بصدد إمكانية حصول مصر على مبيعات الذرة وبعض السلع الأخرى طبقًا للقانون العام ٤٨٠، وتم التواصل بين السفارة ووزير الاقتصاد د. قيسونى فى هذا الشأن، وتعذر الوصول إلى معلومات تؤكد

حصول مصر على هذه السلعة خلال فترة البحث[٦٣]. وفى نهاية عام ١٩٦١ تقدمت مصر بطلب للمسئولين الأمريكيين لزيادة نسبة المنح التى تحصل عليها بمقتضى مبيعات القانون العام ٤٨٠ من ١٥% إلى ٢٥% للاستفادة منها فى أغراض التنمية الاقتصادية، ويُفهم ضمنيًّا أن المسئولين المؤيدين لهذا الطلب أبلغوا مصر بضرورة تقديم المشروعات المحددة للسفارة الأمريكية بالقاهرة، لكن سيؤجل هذا الطلب نتيجة لبحث داخلى فى الكونجرس لاستخدام هذا القدر من التمويل – وإن كان غير موجه لمصر – ولكن لديهم تصريح للمتابعة مع مصر حتى حدوث استقرار فى المسائل المقدمة[٦٤].

وفى إطار الاستفادة بمساعدة القانون العام ٤٨٠ جاءت بعض التوصيات للجنة درايبر – السابق ذكرها– عام ١٩٥٩ التى توضح الرغبة فى تعديل القانون بقسميه الأول والثانى بحيث يقرر المخصصات لثلاث سنوات على الأقل، وأن تكون المبالغ المرصودة بالدولارات كافية لتخطيط برنامج استخدام الفائض من الحاصلات الزراعية لأجل أطول[٦٥]، وفى ضوء مناقشة السفير الأمريكى بمصر مع وزارة خارجيته فى نهاية عام ١٩٦١ أوضح أن المشكلة الأساسية للسياسة الأمريكية فى مصر تتمثل فى التوقيت والتكتيك، وأوصى أن تتعهد أمريكا ببرنامج عون القانون العام ٤٨٠ لعدة سنوات، والذى ترى الخارجية تأجيله إلى منتصف عام ١٩٦٢ لتجنب النتائج غير المرغوب فيها، والتى من الممكن حدوثها إذا ما ظهر أن أمريكا تمنع العون كمحاولة لسحب البساط من تحت أقدام ناصر، وفى أسوأ الحالات أوصى أن يستمر العمل بشكل عادى، والحصول على اتفاق لعام واحد من القانون، مع مراعاة متطلبات السوق العادية[٦٦].

ومع هذا أوضحت السفارة أهمية استمرار المناقشات والتوقيتات المحددة خصوصًا بالنسبة لاحتياجات القمح للجمهورية، ويجب استخدامها لخلق أهمية كبرى للمساعدات الأمريكية على أمل أن يؤدى هذا إلى تخفيف بعض عداء مصر تجاه أمريكا[٦٧].

وفضلاً عن هيئات الإقراض السابقة تعتبر إدارة التعاون الدولى من الهيئات الأمريكية الحكومية الأخرى التى قدمت قروضًا للدول النامية، وتستمد أموالها من الحكومة الأمريكية وفقًا لبرنامج الأمن المتبادل، وتقدم قروض هذه الإدارة إما فى شكل سلع أو خدمات أو مبالغ نقدية، وهناك نوعان من القروض التى تقدمها الإدارة للبلدان النامية؛ أحدهما قروض رأسمالية وهى الخاصة بتمويل الاحتياجات اللازمة لكل مشروع، والتى لا تتوافر محليًّا، وتتطلب نقدًا أجنبيًّا غير متاح فى البلد المقترض، والآخر قروض غير متعلقة بمشاريع معينة، وهى التى تقدم لتمويل الواردات الضرورية للبلد المستفيد من القروض، والتى يتم الاتفاق عليها بينه وبين الإدارة، وتعد قروض إدارة التعاون الدولى من القروض السهلة، إذ إنها تقدم بالدولارات، وتسدد بالعملات المحلية للدول المقترضة، ويسدد سعر الفائدة التى تتقاضها الإدارة على القروض بـ ٣,٥%، وتمتد فترة السداد إلى حوالى أربعين عامًا، على أن يبدأ سداد الفائدة بعد انقضاء ستة أشهر من دفع قيمة القرض، بينما يبدأ سداد أصل القرض بعد مرور أربع سنوات من تاريخ الحصول عليه(٦٨).

وترجع استفادة مصر بمساعدة هذه الهيئة إلى عام ١٩٥٢ عندما كانت تسمى هذه الهيئة بالنقطة الرابعة، وكان نشاطها يشمل المساعدات الاقتصادية والفنية، إلا أن التطور الحديث فى سياسة أمريكا فى مجال المساعدات الاقتصادية وخصوصًا بالنسبة لتدعيم نشاط بنك التصدير والاستيراد، والقانون العام ٤٨٠، وإنشاء صندوق قروض التنمية أدى إلى تراجع نشاط هذه الهيئة بحيث أصبح قاصرًا على المساعدات الاقتصادية فى أضيق حدودها، بالإضافة إلى برامج الخبرة الفنية، وكانت استفادة مصر من هذه الهيئة فى بعض البرامج كمها: مشاريع الطرق، وتدريب الفنيين فى شئون الطيران المدنى، وشئون التعداد، وشئون الإصلاح الزراعى، وفى ظل هذه البرامج تقدَّم لمصر الخبرة الأمريكية، وبعض الآلات اللازمة، كما ترسل الهيئة بعض البعثات الفنية من مصر للتدريب فى أمريكا.

ولما كانت مصر فى حاجة إلى بعض المعونة الفنية والألات التى تلزم للتوسع فى برامج البحث وإنتاج البترول، فقد قام المكتب التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن بتحريات فى هذا الصدد، وتوصل إلى أن الحكومة الأمريكية لا يمكنها أن تقدم أى برامج معونة فى هذا الصدد، إلا أنه من الممكن أن تحصل مصر على قطع غيار الآلات اللازمة للحفر عن البترول، وفى هذه الحالة يمكننا تجديد بعض الآلات التى تعمل فى هذا الحقل(٦٩).

لقد تعددت المجالات التى وظف فيها العون الأمريكى ما بين مشروعات تخدم المجال الزراعى من عون سلعى، وكذا المجال الصناعى، والنقل والمواصلات، والاتصالات، علاوة على مجال العون الفنى، وفيما يتعلق بالمجال الذى يخدم السلع الزراعية دارت مناقشات مطولة فيما بين الجانبين المصرى والأمريكى لإنشاء صوامع لحفظ الغلال مستفيدة من حصيلة فوائض القانون لعام ٤٨٠.

طبقًا لتعديل الكولى اميندمنت- وبدأت من مايو عام ١٩٦٠ حتى أواخر عام ١٩٦١- أوضحت الإدارة الأمريكية أن المبلغ المطلوب يعد كبير، لذا سوف تساهم بجزء من فائض الحاصلات للقانون العام ٤٨٠، والجزء الآخر يعد قرضا يسدد من قبل الحكومة المصرية، وفى نهاية ذلك العام تم الانتهاء من تجهيز دراسة الجدوى والدراسات الهندسية، وكانت مرضية لكليهما، ومن المرجح أن أحد أسباب طول فترة المناقشات هو الاختلاف حول الإدارة والتشغيل؛ ففى الوقت الذى كانت ترغب فيه مصر أن يكون المشروع تحت مسئولية البنك الزراعى، كان رأى الجانب الأمريكى هو اشتراك شركات أمريكية خاصة مثل شركة (pathy brother) الإخوة بيسى(٧٠).

وأخيرًا توصل الجانبان إلى عقد اتفاق فى أوائل عام ١٩٦٢، حيث وافقت الحكومة الأمريكية على إنشاء صوامع الغلال فى مصر العربية المتحدة، وتقدر تكلفتها من العملات الأجنبية بحوالى ١٧ مليون دولار، تسدد فى غضون أربعين سنة بفائدة قدرها ٣/٤ من الواحد الصحيح فى المائة، على أن تدفع

الحكومة الأمريكية ما يعادل ثمانية ملايين من الجنيهات من فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية[٧١].

وفى مجال العون السلعى تقدمت مصر فى أكتوبر من عام ١٩٥٩ بطلب عن طريق سفيرها فى واشنطن للحصول على منحة لشراء ورق صحف وشحوم حيوانية، وفى يناير من العام التالى أبلغ المسئولون الأمريكيون السفير المصرى بموافقة الإدارة الأمريكية على هذه المنحة المقدرة بـ ٢,٥ مليون دولار، ونتيجة الحاجة الملحة على هاتين السلعتين، وعجز مصر عن توفير العملات الصعبة تقدم السفير مرة أخرى فى مايو من عام ١٩٦٠ بطلب الحصول على مبالغ أخرى إضافية فى هذا الشأن تتضمن ٦ ملايين دولار لورق الصحف، و ٤ ملايين للشحوم الحيوانية[٧٢]، لكن المعلومات المتوافرة لم تمكننا من معرفة ما إذا كانت مصر قد حصلت على هذه المبالغ أم لا.

وفى هذا المجال أيضًا حصلت مصر على منح بمقتضى مبيعات القانون العام ٤٨٠، كما حصلت على ٣٠٠٠٠٠ طن قمح ودقيق فى ديسمبر ١٩٥٨ بإجمالى ٢٥ مليون دولار، وأيضا ٨٠٠٠٠٠ طن فى أغسطس ١٩٥٩ بإجمالى ٥٧,٩ مليون دلاور، وأيضا ١٥٠ ألف طن قمح وشعير ودقيق فى نوفبر ١٩٥٩ بإجمالى ٩,٦ ومبلغ زراعية أخرى أيضا فى مايو ١٩٥٩ بإجمالى ٢٣,٤ مليون دولار حيث وصل إجمالى المبالغ التى حصلت عليها مصر فى الفترة ما بين ١٩٥٨-١٩٥٩ إلى ١١٥,٩ مليون دولار كما سبق ذكره فى معرض الحديث عن القانون العام ٤٨٠[٧٣]. ومع تعذر معرفة معلومات عن عام ١٩٦٠ إلا أن وصولنا إلى اتفاقات عام ١٩٦١ مع أمريكا يمكن أن يؤخذ كمؤشر على استمرار العون فى هذا المجال.

ومن أهم الأحداث الاقتصادية خلال عام ١٩٦١ أنه فى شهر مايو تم التوقيع على اتفاق تكميلى مع الولايات المتحدة الأمريكية وتستورد بموجبه مصر من الولايات المتحدة ٢٠٠ ألف طن من القمح والدقيق قيمتها ١٣ مليون دولار تسدد بالجنيهات المصرية، ويقضى الاتفاق بأن يستخدم ٦٥% من

حصيلة هذه الصفقة فى إقراض حكومة مصر، وعلى الهيئات والشركات المستقلة تمويل بعض مشروعات التنمية الاقتصادية فى مصر، ويتم سداد هذه القروض بالعملة المحلية خلال ٣٠ عامًا، وبفائدة ٤%، ويقضى الاتفاق أيضًا بأن يخصص ١٥% من الحصيلة لتمويل بعض مشروعات التنمية الاقتصادية التى يتفق عليها الطرفان، وفى شهر سبتمبر من نفس العام عقدت اتفاقية أخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية لاستيراد قمح وذرة بما قيمته ٦٤,١ مليون دولار تسدد بالعملة المحلية، على أن تقرض ٦٥% من حصيلة هذه الصفقة لمصر بفائدة ٤%، ويتم السداد خلال ٣٠ عامًا، وتقدم الولايات المتحدة ١٥% من حصيلة هذه العملة أيضًا كمعونة اقتصادية لمصر[٧٤].

وفى ضوء العون السلعى أيضًا أرسلت غرفة الدخان والسجائر المصرية بعثة إلى أمريكا برئاسة نائب رئيس الغرفة الدكتور محمد رفعت الذى حضر أثناء وجود بأمريكا المؤتمر السنوى لمنظمات منتجى الدخان الأمريكى فى نوفمبر ١٩٦١، وتمكن من مناقشة المسئولين الأمريكيين بخصوص مد اتفاقية توريد الدخان الأمريكى التى كانت مبرمة بين أمريكا ومصر من قبل وفقًا للقانون العام ٤٨٠ إلى ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة، ويهدف هذا التعديل إلى إعطاء حرية التوسع للمصانع المصرية لاستيراد احتياجاتها طوال فترة الثلاث سنوات بدلا من استيراد الكمية المتفق عليها دفعة واحدة فى السنة، وتخزينها بالمخازن، والسماح لحكومة مصر باستيراد سجائر أمريكية وفقًا للقانون العام ٤٨٠ بالعملات المصرية بدلاً من الدولار، وأخذ موافقة السلطات الأمريكية بشأن تخصيص مبلغ للدعاية للتبغ الأمريكى والبحوث الفنية التى يعهد بها إلى خبراء فنيين فى مجال التسويق وتصريف السجائر[٧٥].

أما فيما يتعلق بالمجال الصناعى، فقد وافق مجلس صندوق قروض التنمية فى مارس من عام ١٩٦٠ على قرض بنك التنمية الصناعى المصرى بقيمة ٧ ملايين دولار، وهذا الإجراء تمت الموافقة عليه من قبل المجلس الاستشارى القومى ضمن احتياطات طبيعية[٧٦].

وفى المجال الصناعى أيضًا عقدت اتفاقية بين الحكومة المصرية وصندوق قروض التنمية عام ١٩٦٠ لإعطاء فرصة لعقد قرض بمبلغ ٦,٧ مليون دولار لإنشاء شركة مساهمة لبناء وإدارة مصنع مخلفات قصب السكر بإدفو، وتساهم مصر بجزء فى حصة هذه الشركة بما يعادل ٣٣٥٠٠٠٠ دولار، وتعهدت الحكومة بتوفير مخلفات قصب السكر من مصنع إدفو للسكر، وأى مصانع سكر أخرى متواجدة ومناسبة أكثر، وكان من المتوقع تحقيق هذه الاتفاقية وكل التزاماتها وحقوقها فى أغسطس ١٩٧٣[٧٧]. وفى إطار التنافس الأمريكى- الألمانى على بعض المشروعات الصناعية وجد أنه بعد قيام ألمانيا الغربية والمسئولين الألمان بدراسات والتخطيط لبعض المشروعات كمشروع مصنع الفيبر فى إدفو الذى تم تمويله بقرض من صندوق قروض التنمية[٧٨].

كذلك تقدمت مصر بطلب فى مايو ١٩٥٩ لصندوق قروض التنمية للحصول على قرض بمبلغ ٣ ملايين دولار لتوسيع مصنع الحرير الصناعى، وفى نوفمبر ١٩٦٠ قررت لجنة صندوق قروض التنمية بشكل غير رسمى على المستوى الإدارى الداخلى رفض طلب مصر لمشاكل فنية اقتصادية، وبمعنى آخر للتكلفة العالية للإنتاج، والتى تشكل تكلفة مكونات بالعملة الصعبة فى المنتج النهائى، ومع أن ذلك الطلب يقدم معلومات إضافية للتغلب على أسباب هذا الرفض، لذا تم طلب النظر بإمعان فى الموافقة المبدئية وبعد إجراء إدارة الصندوق مناقشات مع مسئولى المصنع تمت الموافقة فى عام ١٩٦١ على منح مصر القرض[٧٩].

وفى مايو من عام ١٩٦٠ وافق مجلس صندوق قروض التنمية على قرض من أجل مشروع الاتصالات التليغرافية والتليفونية لتسهيل الربط بين الإقليمين المصرى والسورى بمبلغ ١,٣ مليون دولار، وتم استكمال الإجراءات الخاصة بالقرض، والإعلان عنه كما صرح مسئول الشرق الأدنى فى الشهر التالى[٨٠]، ولما كانت المواصلات المصرية تحرص على تزويد مصر بقاطرات ديزل، وقطع الغيار الخاصة بها لتعميمها فى البلاد، فقد تمكنت من عقد اتفاقية

فى سبتمبر من عام ١٩٦١ مع بنك التصدير والاستيراد بـ ٢٥,٥ مليون دولار، وقد صرح مصطفى خليل وزير المواصلات فى ديسمبر من نفس العام بأن آخر شحنة سترد من قاطرات ديزل ستصل إلى مائة قاطرة ديزل وقطع غيارها، وبذلك سيصبح لدى هيئة السكة الحديد المصرية ٢٠٦ قاطرات ديزل(٨١).

ومن ضمن المجالات التى استفادت فيها مصر من العون الأمريكى ما يتعلق بالعون الفنى المتمثل فى مجال الحديد والصلب، فلما كان المصنع المتعلق بتلك الصناعة تم تشغيله طبقا للاتفاقية المبرمة مع حكومة ألمانيا الغربية، إلا أن العون الأمريكى ساهم فى تحسين مهارات الإدارة من خلال هيئة فورد كإدارة رعاية تقوم بإعادة برامج تدريب، وإرسال بعثات خريجين للخارج(٨٢).

وفى هذا الصدد أيضًا التقى مدير (NIMD) المعهد القومى للتنمية الإدارية مع مستشار الرئيس الأمريكى للعلاقات الاقتصادية فى عام ١٩٦٢، وأوضح له المدير أن فاعليات هذا المعهد بدأت منذ عام ١٩٥٩ كجزء Economic Development Organization (EDO) من مؤسسة التنمية الاقتصادية من خلال إعطاء دورات صيفية لكبار المديرين حيث إنه يأمل فى الحصول على مبنى جديد فى خلال ٣ سنوات ليشمل كل أنشطتها، وأن مؤسسة فورد من المحتمل أن تقدم الدعم لتمويل تكلفة شراء الأجهزة لمبنى المعهد الجديد(٨٣).

ويقدر العون الذى قدم من هيئة فورد منذ نوفمبر ١٩٥٩ وحتى منتصف ١٩٦١ بـ ١,٧٣٤,٠٠٠ دولار وزعت كالتالى:

الجدول رقم (١)

٤٣٢,٨٨٠	دعم تأسيس ومساعدة معهد التنمية الإدارية
٢٨,٦٠٠	عضوية لتدريب الإدارة العليا
٢٣٦,٢٠٠	دعم مؤسسة الإدارة العليا
٢٢٥,٠٠٠	مساعدة تأسيس ودعم مؤسسة استصلاح الأراضى (إيريس)
٤٣٨,٠٠٠	مساعدة تأسيس ودعم مؤسسة التخطيط القومى
١٩٢,٢٨٠	تنمية الموسوعة العربية
١٢٤,٠٠٠	دراسة (علم دراسة الأجناس) عن النوبيين لإعادة توطينهم بسبب السد العالى
١٧,٠٠٠	دعم التنمية الريفية للعاملين فى كل الدول العربية
٤٠,٥٠٠	توفير اثنين من المستشارين التعليميين
١٧٣٤,٤٦	الإجمالى

مصدر الجدول: el nagger, Said: Opsit, pp.21 , 22

وبخصوص استفادة مصر من حصيلة فائض المبيعات للقانون العام ٤٨٠، وإمكانية استخدامه كعون فى عام ١٩٥٨ التقى المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن برئيس قسم الشئون الاقتصادية للشرق الأوسط والأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية للتباحث بشأن استخدام حصيلة عمليات فائض الحاصلات لعام ١٩٥٦، حيث توقف العمل بالمشروعات الخاصة بمصر أثناء أزمة قناة السويس، وتم ترحيله إلى ما بعد استئناف المعونة، وذكر الرئيس أيزنهاور، فى تقريره للكونجرس اقتراحات حكومته لاستخدام حصيلة العمليات السابقة كما يلى: ١٣,٦ مليون دولار قروضا للحكومة المصرية للمساعدة فى شئون التنمية الاقتصادية بالإقليم المصرى، ٠,٨ مليون دولار

لشئون تبادل الثقافة الدولية، ونصف مليون دولار لأغراض تنشيط السوق المصرى للمنتجات الأمريكية، والباقى لتغطية مصاريف الحكومة الأمريكية المحلية، ولقد خص مصر ما قيمته ١٩,٦٠ مليون دولار، وذلك بناءً على طلب وزارة التربية والتعليم بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٨[٨٤]، وتعتبر البعثات الدراسية من مصر للولايات المتحدة من أكبر مشروعات المعونة الفنية إذ يبلغ عدد الدارسين فيها ١٧١ طالبا فى عام ١٩٦٠، بالإضافة إلى عدد الطلاب الجدد والبالغ ٨٠ طالبا يستعدون للدراسات العليا.

كما تم تخصيص مبلغ للمعونة الفنية الأمريكية لمصر عام ١٩٦٠ قيمته مليون وخمسمائة وخمسة آلاف دولار، والمبلغ المطلوب لعام ١٩٦١ ١,٨ مليون دولار، والزيادة كلها تخص مشروعات جديدة عدا مشروع النقل الجوى فهو مشروع قديم، وتم أيضًا عقد اتفاقية بين مصر والولايات المتحدة لإقراض الأولى مبلغ ٤,٥ مليون جنيه، أى ما يعادل ١١ مليون دولار لإنشاء محطة التليفزيون بالقاهرة، وعندما عادت المعونة أصدر المسئولون أوامر بالإفراج عن العملات المحلية الخاصة بمشروع طريق مصر إسكندرية، وكذلك المبالغ الخاصة بمشروع إيريس، بالإضافة إلى معدات الطرق[٨٥]، وبعد أن كان هناك مشروع واحد وهو (الإيريس) إذ بها تصل إلى ٨ مشاريع فى عام ١٩٦٠ و١٢ مشروعا فى عام ١٩٦١، ونتيجة لذلك ازداد عدد الفنيين من احد عشر إلى ثلاثة وثلاثين[٨٦].

وفى هذا السياق أيضا دارت مناقشات فى منتصف عام ١٩٦٠ بين سفير مصر بواشنطن ومسئول الشرق الأدنى وآسيا وأفريقيا بالخارجية الأمريكية، والتى أسفرت عن تقديم عون فى مجالى التعليم والصحة، كما أوضح المسئول الأمريكى أن هناك موافقة خاصة من الكونجرس لتدعيم مشروعات أخرى مؤهلة للعون، لذا أبلغ السفير بأن اتصالات ستجرى لتقديم قائمة بتلك المشاريع[٨٧].

وبالإضافة إلى المشاريع التى ساهم فيها العون الأمريكى فى فترة البحث

كانت هناك مشاريع أخرى دارت مناقشات بشأنها، ولكن ربما تم إنجازها فى الفترة التالية، –ومن أهمها– على سبيل المثال لا الحصر– فى مجال الزراعة تمت مناقشات فى عام ١٩٦٠ بين وزير الزراعة المصرى دكتور سيد مرعى ومسئول الشرق الأدنى وآسيا وأفريقيا (Mr.Brand) (مستر براند) حول دعم أمريكا لإصلاح أراضى مديرية التحرير، وقد أوضح المسئول الأمريكى خلالها أن البيانات المجمعة والمقدمة من قبل مصر كافية، وأن صندوق قروض التنمية من الممكن أن يأخذها فى الاعتبار كخطوة لتقديم هذا المشروع، وأن وزير الاقتصاد المصرى د. قيسونى ناقش إمكانية الحصول على دعم فنى أمريكى للدراسات الهندسية لهذا المشروع للعام المالى ١٩٦١[٨٨].

أما فيما يتعلق بالقطن، ونظرًا لتراجع أسعاره فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات فى الوقت الذى تعانى فيه مصر من نقص فى العملات الصعبة[*]، وتوافر كميات من القطن طويل التيلة لدى مصر، وبعد استخدامه للإنتاج فى المصانع المصرية للمستهلك العادى إهداراً، لذا فكرت مصر فى استيراد كميات من القطن قصير التيلة من أمريكا ضمن القسم الأول من القانون العام ٤٨٠ –بالعملة المحلية– وقد تمت مناقشات بهذا الشأن فى نهاية ١٩٦١ بين مسئولى السفارة المصرية بواشنطن والجانب الأمريكى، والتى أوضحت أن المقدار المخصص لهذا القسم الأول تمت الاستفادة منه بالكامل طبقًا لبرامج تمت الموافقة عليها مسبقاً، وأن هناك ٥٠ ألف بالة متوافرة طبقًا للقسم الرابع – تستورد بالدولار– يمكن لمصر الشراء من خلالها، أو من الممكن توفير ائتمان من (ccc) شركة الإقراض السلعى لثلاث سنوات إذا رغبت مصر على استيرادها بالدولار.

وأكد مسئولو وزارة الزراعة أن الكميات المتوافرة للقسم الأول والمبرمجة للعام المالى ١٩٦٢ قد أخذت بالفعل أو ملزمة لبرامج قيد المناقشة، لذا قام ممثلو تجارة القطن فى مصر بتقدير عرض اتفاقية يمكن من خلاله مقايضة قطن طويل التيلة (أزيد من الحصة) مقابل القطن قصير التيلة من أمريكا،

والذى سيكون مناسبا للنسيج لإجمالى المستهلكين المصريين، وأن السفير المصرى بواشنطن قام بمناقشة هذا الطلب مع مسئولى وزارة الزراعة الذين أوضحوا أنها فكرة مهمة سوف تدرس بتأنٍ للتأكد ما إذا كانت متوائمة مع نظامهم من عدمه(٨٩).

ومع تعرض مصر فى عام ١٩٦١ لكارثة الآفات الزراعية وما نتج عنها من تأثير على محصول الذرة، فقد طلبت مصر ٢٠٠ ألف طن كضمان من القسم الثانى من القانون العام ٤٨٠، وتطلعت السفارة المصرية بحصول مصر على هذه الكميات بمجرد استيفاء المعلومات المطلوبة(٩٠) فى إطار الحاصلات الزراعية، وفى ذات العام أوضح وزير الزراعة أن المساحة المقرر زراعتها بالأرز ٤٣٠ ألف فدان، بينما معدل الزراعة الحقيقى كان ٥٠٠ ألف فدان، وأنه فى عام ١٩٦٢ تطلعت الحكومة إلى رفع معدل الأفدنة إلى ٩٠٠ ألف فدان من خلال استخدام مياه الصرف الزراعى كما يحدث فى أمريكا، وصرح بأن الاحتياج لهذا التصرف يتطلب استيراد ١,٥ مليون طن من القمح ضمن قانون العام ٤٨٠، وفى الوقت الذى يخطط لتوفير المياه لمحصول الذرة مسبقًا فى موسم ١٩٦٢ بهدف زيادة الفائض لمحصول الأرز(٩١).

وفيما يتعلق بالنقل الجوى قدمت شركة (Boeing) بوينج للطائرات طلبًا لصندوق قروض التنمية للحصول على قرض لتغطية مشتريات الخطوط المصرية لخمس طائرات (Boeing) (Jet 707) ، بالإضافة إلى رغبة (Boeing) فى إنشاء مركز خدمات فى القاهرة لإصلاح وصيانة طائراتها بإجمالى تكلفة ٤٧,٤ مليون دولار، ولما كان بنك التصدير يقوم بدراسة أولية للمشروع رغبة فى خفض قيمة هذا الطلب على أساس تبريرات اقتصادية غير ملائمة لضمان دعم وزارة التجارة، فقد طلب قسم الطيران الجوى تقييمًا مستقلاً من وجهة النظر السياسية، وأوضح للجانب الأمريكى الاهتمامات القومية المحددة لتنمية القاهرة كمتجر للطيران الأمريكى، ومن الواضح رغم عدم تأييد بنك التصدير والاستيراد وصندوق قروض التنمية للطلب، فقد استمر الجانب

الأمريكى فى دراسة المشروع(٩٢).

وباستعراض أنواع ومقادير العون الذى قدم لمصر فى فترة البحث، وأثره على الاقتصاد المصرى لمعرفة مساهمة أهم برامج العون والخاصة بعون الغذاء يتبين لنا على سبيل المثال أن هناك فرضية توضح إمكانية توزيعها على أساس نسبة المبالغ الناتجة عنها، ونسبة عدد السكان، وتتميز هذه الطريقة بأنها تعطى كل دولة قدرًا من المعونة الاقتصادية يتناسب مع ما تحتاج إليه للمحافظة على مستوى الاستهلاك فيها، وعلى معرفة "فوائد التنمية"، وبذلك تخفف من حدة ما يطلق عليه البعض "أعراض التنمية" المتمثلة فى الحرمان الناتج عن اختفاء بعض السلع، وارتفاع أسعارها، مع الأخذ فى الاعتبار مسألة حجم البطالة فى الدولة، وحساب المعونة على أساس عدد القوى البشرية العاملة، وليس عدد سكان الدولة، حتى لا ينتقد أساس طريقة التوزيع باعتباره يدعو إلى التواكل، وإلى تكاثر النسل، كذا يمكن أخذ مستوى التغذية فى الحسبان بأن تعدل الأرقام السابق حسابها على أساس متوسط إجمالى السعرات الحرارية التى يحصل عليها الفرد وتلك الواجب الحصول عليها(٩٣).

وفى هذا الإطار أيضًا حصول مصر على فوائض الحاصلات الزراعية وبخاصة القمح بالعملة المحلية، ومعنى ذلك أنها لم تتحمل أعباء توفير العملات الأجنبية، ولولا ذلك لكانت مضطرة لاستيراد هذه السلعة الضرورية مقابل العملات الأجنبية، أو المبادلة بالقطن، ونتيجة لذلك تمكنت من توفير عملات صعبة لاستيراد سلع أخرى تساهم فى التنمية الاقتصادية، وحريتها فى بيع أقطانها بما يلائم سياستها الاقتصادية، ومن ثم فإن هناك نتائج غير مباشرة لإبرام مثل هذه العمليات المترتبة على قانون الفوائض الزراعية هذا ومنها أن اتفاقها على تنفيذ هذه البرامج يعتبر بمثابة إعلام الرأى العام الأمريكى بأن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين قد توطت مما يشجع الشركات الأمريكية على الإقبال على التعامل مع مصر، وعلاوة على ذلك فإن توافر المبالغ التى ترصد لإقراض الشركات الأمريكية يشجعها على دراسة برامج

مصر الصناعية للمشاركة فى أعمال التوسع الاقتصادى(٩٤).

ويعد الجدول التالى مؤشرًا على ما حصلت عليه مصر من معونات أمريكية فى جميع المجالات لعامى ٥٩، ١٩٦٠ على سبيل المثال ولا الحصر:

الجدول (٢) المساعدات الأمريكية لمصر بملايين الدولارات

	قانون الأمن المتبادل		صندوق قروض التنمية	القانون العام ٤٨٠			بنك التصدير والاستيراد	إجمالى
	عون فنى	عون خاص بالتنمية		القسم الأول للمبيعات	القيم الثانى لتخفيض الكوارث	القسم الثالث منح		
العام المالى ١٩٥٩	–	٢,٠٠	٠,٧	٤٨,٣	–	٩,٠٠	٣,٥	٦٣,٥
العام المالى ١٩٦٠	١,٥	٤,٢	٢٢,٩	٨٢,٣	–	١٥,١	٩,١	١٣٥,١
أغسطس ١٩٦٠	–	–	–	٧٥,٢	٧,٥	–	–	٨٢,٧
الأرقام بملايين الدولارات								٢١٧,٨

المصدر: USNA DOS.786B-5 MSP/8-1960: REUS. Assistance to The UAR, Dated 15/8/1961, p.2

وتظهر أسس توزيع العون كما هو موضح فى الجدول السابق أن العون السلعى ترك للتنمية فى مجالات محددة فى مجال الزراعة والمصادر الطبيعية التى تلعب دورًا مهمًا نظرًا لأهميتها الحيوية فى الاقتصاد المصرى، ويركز العون الأمريكى تقريبًا على مشاريع مثل مشروع (ERIS)، ويتسم باختيار مشاريع محددة فى مجال الصناعات الزراعية(٩٥).

المفترض أن الاقتصاد المصرى سيكون قادرًا على دعم برنامج التنمية التى ستضاعف الدخل القومى فى ٢٠ عاما، وفى نفس الوقت يخدم الدين الخارجى المطلوب لتمويل التبادلات الخارجية المتمثلة فى برنامج التنمية المحتمل(٩٦).

فى تصريح مستشار الرئيس الأمريكى للشئون الاقتصادية ذكر أن معدل النمو الاقتصادى يرجع لسياسة الرئيس عبد الناصر مع المخططين، حيث

صرح المستشار بأنه شعر بأن بعض الاقتصاديين ممنوعون من الاشتراك بأنفسهم، ولا يوصلون رأيهم الكامل للرئيس، وهو كان يعلم أن هذا صحيح، وصرح بأن مخططيه يميلون للتحفظ، بينما كان هو ثوريًّا غير تقليدى فى الاعتبارات الاقتصادية(٩٧).

وفى خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٢ كان هناك تحول من سياسة المنح إلى سياسة القروض من كلا الإدراتين الأمريكتين الجمهورية والديمقراطية، فضلا عن حقيقة إنشاء مؤسسات جديدة للإقراض فى الأمم المتحدة، وأن العون الاقتصادى طبقا لبرنامج الأمن المتبادل الأمريكى ساهم بمعدل ٢٢% من قروض -الفترة من عام ١٩٥٦- ١٩٥٨- وهى تمثل ٥٨% من قروض مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية التى تقدر بـ ٤٠% من ميزانية التمويل للأمم المتحدة والبرنامج الموسع للعون الفنى الذى منح مبلغ ٨٠ مليون دولار سنويًّا، وكان العون يوزع على أسس المنح مبدئيا، أما منح العون الأخرى للتنمية الاقتصادية فقد توفرت من خلال القانون العام ٤٨٠ بمعدل ٤٠٠ مليون دولار سنويًّا، ومع ذلك ظلت القروض أكثر أهمية من المنح من أجل تحقيق الأهداف القصيرة الأجل(٩٨).

مقارنة بين طبيعة المساعدات السوفييتية ومثيلتها الأمريكية:

وبالقيام بمقارنة بين المساعدات الشيوعية ومثيلتها الغربية عامة، والأمريكية خاصة، يتضح أنها تقوم على معيار سياسى محض، ومن ثم فإن الدول النامية لا تقيم اقتصاداتها على أساس تلك المساعدات وحدها، ولا على أساس مصدر واحد منها خوفاً من أن تتعرض لسياسة تحول بينها وبين تلك المساعدات(٩٩)، فعلى سبيل المثال عندما توقفت المساعدات الأمريكية لمصر عقب سحب عرض السد العالى والعدوان الثلاثى استغل الجانب السوفيتى الموقف وتقديم معونات متمثلة فى قمح ودواء لمرضى بورسعيد(١٠٠).

وفى إطار حرب المساعدات تبين أن الجانب السوفيتى يتميز بأن الجهات المكلفة بتقديم المساعدات خاضعة فى موسكو لرئاسة مجلس الوزراء

حيث يملك حق البت فيها دون معارضة، بخلاف الجهاز الأمريكى فهو خاضع للكونجرس ولإجراءات طويلة تفقده عنصر السرعة الذى تميز به المعسكر الشيوعى، وأن الدعاية المنظمة للمساعدات السوفييتية أقوى كثيرًا من الدعاية الأمريكية والغربية، ولسهولة إيفاد الخبراء السوفييت للدول النامية عن الخبراء الأمريكيين، إذ إنهم يعملون فى أجهزة حكومية، وأجورهم معتدلة، أما الأمريكيون فأكثرهم يُختار من القطاع الخاص، ويطلبون أجوراً عالية جدًّا، فى الوقت الذى يتميز فيه المعسكر الأمريكى بإمكانيات أوفر بكثير من إمكانيات المعسكر الشيوعى الذى يشمل بعض الدول النامية، وهى مناطق محتاجة إلى المساعدة، وأيضًا يعد المعسكر الغربى أكثر خبرة وإلمامًا بأوضاع الدول النامية عن الجانب السوفيتى(١٠١).

والجدير بالذكر أن المساعدات السوفييتية للدول التى تقع خارج النطاق الشيوعى بدأت فى سنة ١٩٥٤، وتركزت على مصر وسوريا والهند وأفغانستان وسيلان وكولومبيا ونيبال، وهذه كلها مناطق ذات مستوى معيشى منخفض، وبها مكونات تضع فى الأهمية الأولى لسياستها التطور الاقتصادى السريع، وأن الاتحاد السوفيتى يستغل الكراهية فى هذه الدول للغرب باعتبارها حديثة التحرر من الاستعمار الغربى، والقروض السوفييتية ذات الشروط الملائمة فى أجلها، وسعر فائدتها الذى لا يزيد عن ٢,٥% –هو السعر العادى الذى يتقاضاه البنك المركزى– فى حين أن معدل الفائدة فى أمريكا لا يقل عن ٣,٥%، بالإضافة إلى استرداد القروض السوفيتية على آجال طويلة، وشروط ميسرة كالدفع بالعملة المحلية، وهى شروط لا يمكن لأمريكا أن تقدمها إلا فى بعض برامج العون خاصة القانون العام ٤٨٠ فى قسمه الاول، وأن المشروعات السوفييتية توظف فى النواحى الأكثر إغراءً لدى الدول المستفيدة كالتصنيع والأسلحة(١٠٢).

ومن الإحصاءات التقريبية للمساعدات المقدمة من الدول الشيوعية يتبين أن نحو ٧٠% منها يقدم لتحقيق أهداف صناعية كإقامة السدود، ومحطات

توليد الكهرباء، والباقى موزع بين المشروعات والمواصلات أو مشروعات زراعية، ويستخلص من ذلك أن المساعدات الشيوعية مقدمة أصلا للقطاع الصناعى، ويبدو أن تفسير ذلك هو أن تنمية القطاع الصناعى يساعد على إيجاد طبقة عمالية تقدمية تستطيع أن تقوم بدور فى تسريع الثورة الشيوعية، أما تنمية القطاع الزراعى فلا تأتى بمثل هذه النتيجة، بل قد تكون عونا على الإبقاء على العناصر المحافظة والعناصر الرجعية، ومما يؤيد ذلك أن المساعدات الأمريكية تتجه عادة إلى القطاع الزراعى، وإلى جانب ذلك يقدم العون الشيوعى على هيئة إعارة فنيين، ومنح ثقافية، مثل قبول طلاب فنيين للتدريب داخل الكتلة الشيوعية، ودليل اهتمام السوفييت بهذا الجانب حرصه على إنشاء جامعة خاصة فى موسكو لقبول المجموعة الآسيوية الأفريقية سميت بجامعة (لومومبا) [١٠٣].

ولقد سبب دخول الاتحاد السوفيتى فى ميدان المساعدات قلقًا لأمريكا، حيث قدم السوفييت للجمهورية قروضًا طويلة الأجل، وشاركوا فى تمويل عدد ضخم من المشروعات من خلال إيفاد خبرائهم إلى سوريا ومصر، واستقبال بعثات للتدريب من هذه البلاد، وأكدت التقارير الأمريكية أن المساعدات السوفييتية المشكوك فيها، لا تقف عند حد، وأنها يمكن أن تستمر لصالح العلاقات الاقتصادية للدول المستفيدة، ولصالح الاقتصاد السوفيتى، وأنها لا تمثل أى ضرر بالنسبة للاقتصاد السوفيتى[١٠٤]، فى حين أنها تؤكد على أن سداد القروض للسوفييت بالعملة المحلية سيؤدى إلى إحداث تضخم نقدى فى المستقبل القريب، وأن الأمريكيين هم الوحيدون القادرون على إنقاذ مصر من أزمتها[١٠٥].

ولقد تعددت دوافع موافقة مصر على عرض السوفييت تمويل مشروع السد العالى بمرحلتيه، ومن أهمها خوفا من التعقيدات السياسية الناجمة عن إدخال الغرب فى المرحلة الثانية، فضلا عن وجود العديد من الأسباب الهندسية وسلاسة العمل إذا تضمنت دولة واحدة واحتمالية توفير الوقت الإجمالى، وربما

هناك مزايا اقتصادية من العرض السوفيتى من جهة معدل السداد، والفائدة، وترى أمريكا أن الذى أهل السوفييت أساسًا للحصول على الموافقة على تمويل المرحلة الثانية لمشروع السد وضعهم كممول للسلاح، والمشترى للقطن- كما جاء فى تقييم السفارة الأمريكية بمصر- وإدراكهم أن عام ١٩٥٩ شهد تحسنا واضحا فى المساهمة الأمريكية فى العون، ومع ذلك أقروا بأن مراوغة العالم الحر فى المشاركة فى المرحلة الثانية من تمويل السد أدى إلى قبول ناصر للعرض السوفيتى، وأن مصر لن تتراجع عن اتفاقها مع السوفييت لتمويل مشروع السد، وأن أمريكا بمساهمتها فى مشاريع أخرى تحاول تحقيق التوازن مع المشروع السوفيتى(١٠٦).

ويرى مسئولو السفارة الأمريكية أن مصر وجدت أن عرض الاتحاد السوفيتى من المعدات الصناعية – بصفة عامة- لا يرقى إلى المستوى الدولى، مما يترتب عليه أن مصر ربما تسعى إلى تركيز كافة المساعدات التى يمكن الحصول عليها من ألمانيا الغربية والدول الصناعية الحديثة، وبينما يوجه الاتحاد السوفيتى مساعداته تجاه مشروعات الأشغال العامة، والتى يعد متميزًا إلا أنها لا ترقى للمنافسة الدولية، وبالرغم من ذلك تلجأ مصر إليها لموافقة السوفييت على القبول بسداد القروض بالقطن الذى يعد فائضا سلعيا لديها بدلاً من العملة الصعبة بينما ترفض الغرب ذلك، لذا فإنه يبدو من الطبيعى لمصر من وجهة نظر اقتصادية أن تميل مصر إلى الكتلة السوفيتية التى تستطيع مساعدتها بشكل فعال(١٠٧).

كما يجب استخدام برنامج العون الفنى للولايات المتحدة فى زيادة اعتماد مصر على التكنولوجيا الغربية وفى مقدمتها الصناعات الاستراتيجية الدقيقة، والمواصلات، والاتصالات، ولنجاح ذلك يجب زيادة الاستقرار الداخلى، ويتضمن توعية كاملة بالسياسة التجارية من جانب العالم الحر، وإذا نجح العالم الحر فى زيادة اعتماد مصر على الأسواق الغربية، فيجب أن يستعد لجعل هذه الأسواق متاحة وإلا فإن التقدم سيرتد، وإن الأسواق ليست فحسب مشكلة مصر

الوحيدة، ومن الممكن أن يشار إليها بمثال أنه إذا نجحت مصر فى تحقيق سوق قطن كبير فى العالم الحر، فإن هذا سيساعدها على مقابلة احتياجاتها من العملة الصعبة.

كما جاء فى أحد خطابات الرئيس كيندى أن العون يجب أن يزداد خطوة بخطوة، وليس بشكل مفاجئ متراكم أو كميات كبيرة من صندوق قروض التنمية أو أى قروض دولارية أخرى ينبغى زيادتها، ويكون استخدامها كمكمل للمشاريع المؤسسة على العملة المحلية الناتجة من برنامج القانون العام ٤٨٠ [١٠٩]، حيث قدرت القروض والتسهيلات الأجنبية الممنوحة لمصركما ورد فى مشروع الميزانية لعام ١٩٦٢/١٩٦١ بنحو ٤٤٣,٨ مليون جنيه، استخدم ما يقرب من ١٧٤,٥ مليون جنيه حتى مارس ١٩٦١، على أن الجزء الأكبر من هذه القروض قد وجه لتمويل مشروعات التنمية الصناعية، وقد ساهمت بلاد الكتلة الشرقية بنحو ٤٩% من إجمالى هذه القروض والتسهيلات، وجاءت بلاد الكتلة الغربية فى المرتبة الثانية لتساهم بنحو ٤٦,٥% من إجمالى القروض والتسهيلات الأجنبية، وتقع الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة بلدان هذه الكتلة، إذ ساهمت بنحو ١٥,٣% من إجمالى القروض وذلك عن طريق بنك التصدير والاستيراد الأمريكى بنحو ١٢% من إجمالى القروض منها حوالى ١٢ مليون جنيه قروض قصيرة الأجل[١١٠].

كما أشار أحد الاقتصاديين الاشتراكيين إلى أن الأمريكيين يفترضون فى معظم الوقت أن تأثيرات العون الشيوعى غير مرغوب فيها من وجهة نظر الأمريكان آنذاك. وليس من الممكن القول بأن الاتحاد السوفيتى لن يستفيد من هذا الوضع، فالمنافسة قائمة – كما أشار الاقتصادى الاشتراكى – وليست محصلة جولة ناتجها صفرًا، وعلى الجانب الآخر إدراك أن عون الكتلة السوفييتية أو العون الأمريكى فى هذا الشأن يمكن أن يؤخر أو يعوق معدل التنمية الاقتصادية[١١١].

الخاتمة

ومن العرض السابق يمكن أن يقال إن سنوات البحث تدخل فى فترة الحرب الباردة بين المعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقى بزعامة الاتحاد السوفييتى، وأن المساعدات تعد من الوسائل المهمة التى يستخدمها كل طرف لاستمالة الدولة النامية إلى جانبه، أو على الأقل ضمان عدم انحيازها بالكامل إلى الطرف الآخر، ولما كانت فترة الخمسينيات قد شهدت فى منتصفها مولد حركة عدم الانحياز حيث تعد مصر من الدول المؤسسة لها، فقد رأت الولايات المتحدة أهمية تقديم مساعدات لمصر حتى تتجنب عداءها لكونها الدولة المركزية فى العالم العربى، والمدخل لعمق أفريقيا، وهذا يزيد من اهتمامات أمريكا بها.

وتعد المساعدات أحد الأسلحة التى تستخدمها أمريكا فى سياستها الخارجية، وهى بالدرجة الأولى تعود بالنفع على الاقتصاد الأمريكى أكثر من الدول المستقبلة لتلك المساعدات، حيث يتمكن الاقتصاد الأمريكى من التخلص من فائض زراعى كبير لديه كان من الممكن أن يتلفه بتكاليف باهظة، وأن تلك المساعدات تدعم النشاط الصناعى الأمريكى من حيث تصريف آلات وسلع رأسمالية، وتعمل أيضًا على ربط الصناعة بالدول المستقبلة للتقنية الغربية، وبذلك يرتبط اقتصاد تلك الدول بالاقتصاد الأمريكى، كذلك يعمل العون الفنى المتمثل فى إرسال خبراء أو استقبال بعثات للتدريب ليس لفائدة الجانب الاقتصادى فحسب، بل ربما يساعد فى توثيق الروابط الثقافية، وانعكاس ذلك على رسم السياسات الاقتصادية لمصر، وأن المشروعات التى تساهم فيها المساعدات من الدول المستقبلة للعون بكافة أشكاله تعمل على تمهيد المناخ للاستثمارات الأمريكية الخاصة، وبذلك يتبين أن أمريكا تصبح مستفيدة من كافة الجوانب.

وقد واكب ذلك الاهتمام بوضع خطة طموحة لتنمية الاقتصاد المصرى، والعمل على عدم اعتماده على نشاط اقتصادى واحد، ألا وهو الزراعة، وذلك

بتنمية الجانب الصناعى والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وظلت مشكلة مصر الأساسية هى نقص العملات الصعبة، ومن ثم كانت احتياجاتها للمساعدات الخارجية، ورغم ذلك سعت السلطة التنفيذية فى مصر –سواء الرئيس أو الحكومة – إلى إحداث توازن بين الغرب والشرق، وعدم الميل إلى جانب على حساب الآخر حتى لا يتأثر استقلالها، وبما لا يتعارض أيضا مع سياستها الخارجية فى الوقت الذى تعتنق فيه مبدأ القومية العربية، ودعم حركات التحرر فى أفريقيا وآسيا.

وقد نجحت المحاولات المصرية فى إحداث توزان فى سياستها بين الكتلتين فى بعض الأحيان، وفشلت فى أحايين أخرى، ولايمكن إنكار أن تلك المساعدات لها بعض الفوائد، لكنها ليست دائما متماشية مع أهداف مصر الاقتصادية؛ لأنها تخدم فى الأساس الاقتصاد الأمريكى لكون العون مشروطًا، ويتجدد سنويا بنية الضغط على مصر للسير فى السياق المرغوب فيه، حيث يمثل الضغط على مصر لتقليل العداء ناحية الغرب لضمان تدفق المساعدات، وإن إحداث توازن أيضًا جاء لاستفادة مصر بالتقنية الغربية خصوصًا فى بعض المجالات الصناعية التى تفتقر إليها الكتلة الشرقية، وتماشى ذلك مع رغبة مصر فى ألا تصبح تحت ضغط كتلة بعينها، فإذا توقفت عن مساعدتها تنهار خطط التنمية التى بدأت فيها.

ومجمل القول أنه على الدولة التى تتلقى مساعدات أن تضع نصب عينيها أن تلك المساعدات لن تستمر إلى الأبد، وعليها أن ترسم خطة مستقبلية لعدم الاعتماد على سياسة العون، وأن العون فى النهاية يعد عنصرًا مساعدًا وليس أساسيًّا، وعلى واضعى السياسة الاقتصادية أن يبلوروا رؤية تطوير اقتصادهم بشكل حقيقى بالاعتماد على تنمية إمكاناتهم الذاتية.

الهوامش:

١- الأهرام الاقتصادى: العدد ٢٨٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١، المفهوم الجديد للمساعدات الخارجية، ص٦٤٤.\

٢- وثائق وزارة الخارجية، غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣/٨٠/٥- اتجاه جديد فى المساعدات الخارجية، بتاريخ ١٩٥٩/٩/١٠.

٣- الأهرام الاقتصادى: العدد ١٧٤ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٥، اجتماعات رجال المال فى واشنطن ص ص ٨، ١٠.

4- USNA DOS.786B.5 MSP/5-8611: F.S.Despatch American embassy, Cairo to dos, Washington, re revaluation of the us aidprogram in the UAR, dated 8/5/1961, p.2.

٥- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ٣٤١، ملف ١/٨١/٧٣٢ط، بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢، القسم الثانى، ص٣٧.

USNA DOS. 786B.5 MSP/5-8611: F.S. Despatch American Embassy Cairo to dos, Washington dated 8/5/1961. P.s

6- USNA DOS. 886B. 00122.2561: From American Embassy Cairo to dos, Washington, recomprehsive economic aesessment, dated 25/2/1961. Pp. 18, 19.

7- BAIDWIN, A DAVID: Economic development and American foreign Policy 1943-1962, the university of Chicago Press, printed in the USA. 1966, p.19

٨- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة. الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ٣٤١، ملف ١/٨١/٧٣٢ ط، بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢، القسم الثانى، ص٤٥.

٩- الأهرام الاقتصادى: العدد ٢٨٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١، ص٦٥.

١٠-وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: المحفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩- تقرير سفارتنا عن المعونة الفنية والاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥.

١١-الأهرام الاقتصادى: العدد ١٤٥ بتاريخ ١٩٦١/٩/١، ص ص ١١، ١٢.

١٢-نفس المصدر، نفس العدد، نفس التاريخ، ص ص ١١، ١٢.

١٣-وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: المحفظة رقم ١٥٩١، ملف ١٠/١٢٣/١٣٩ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥.

١٤-الأهرام الاقتصادى: العدد ٢٢٨ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٥، ص٣٢.

١٥-وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: ملف ١٥٩١- ٣٠/١٣/١٢٩ بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٧.

16- BAIDWIN, A. DAVID: op.cit, pP.217, 218.

١٧-الأهرام الاقتصادى: العدد ٢٨٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١، ص ٦٥٢ والعدد ٢٣١ بتاريخ ١٩٦٥/٤/١، ص٤٧٠.

١٨-وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/٨/٢، بتاريخ ١٩٥٩/٥/١٩.

١٩-نفس المصدر، محفظة رقم ٣٤١، ملف ١/٨١/٧٣٢ ط بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢، القسم الأول، ص٩.

20- Usna.dos.886b.0012.2561:from American embassy, Cairo to dos, Washington dated 25/2/1961, p.3.

٢١-وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ٣٤١، ملف ١/٨١/٧٣٢ط بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢، ص٤٥.

22- USNA.DOS.885B001/7.2558:From Cairo to the dos Washington assessment. Dated 25 July 1958, pp. 5,6.

(*) هو الذى كان يعمل مستشارًا للحكومة المصرية (فريدريك هيريسون)، ويمكث ثلاثة أشهر كل عام فى مصر للتشاور مع القادة المصريين ونقل خبراته إليهم.

23- USNA.DOS.886B.0011.2559:From American embassy beruiet to the dos Washington, re views on the future of egy. Economy by American advisor to the egn, government, dated 23 jan.1959. pp.1,2.

(*) جاءت تقديرات المساعدات الخارجية المتجهة للجمهورية من الدول الأجنبية لعام ١٩٥٩ على النحو التالى: الاتحاد السوفيتى ٣٥ مليون ج لمشروع سد أسوان، ٦٥ مليون للمشاريع الصناعية، ألمانيا الغربية ٣٥ مليون ج تستخدم على مدار ثلاث سنوات، ثلثها استخدم من يونيو ١٩٥٨، فرنسا ٢٠ مليون دولار ائتمان، اليابان ٣٢ مليون دولار ائتمان، ألمانيا الشرقية ١٦ مليون دولار شيكوسكوفاليا ٢٠ مليون دولار.

USNA. DOS. 886B.00/60.2959:MEMO regarding uar economic situation, dated 9/6/1959.

24- Ibid/2.1259. from American embassy, cairo to dos Washongton for egn region of the uar. Dated12/2/1959, p.25.

25- Ibid-2561, from American embassy, cairo to dos Washington re comprehensive economic assessment dated 25/2/1961, p.3.

26- Ibid, 5.159, memo of conversation preoared by dos re UAR, request for new print, dated 1/5/1959m p.1.

27- Ibid, pp.1,2.

28- Ibid 886G.0012.1960:From American embassy, Cairo, to the dos Washington, re annual economic assessement-1958, 1959, for the egn.regin of the UAR, dated 12/2/1960, p.14.

29- Ibid, 2.2561, from American embassy, cairo to dos, Washington

re comprehensive economic assessment, dated 25/2/1961, p.4.

٣٠- الأهرام الاقتصادى: العدد ١٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/١٥، ص٤٠.

٣١- باتريك أوبريان، (تعريف وتعليق: خيرى حماد): ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية، ١٩٧٠، ص ص ١٨١، ١٨٦، ١٨٧.

32- USNA, DOS.XR.886B.19/40/7-986: telegram from cairo to secretary of state, dated 30/7/1961, pp.2,3.

(*) التأميم: يشير إلى المصادرة الحكومية أو إحراز ملكية الأغلبية، والتمصير: يشير إلى الحصول على أغلبية ملكية الأجانب لصالح المصريين، وبدأت الحكومة تأميم بعض الشركات لحساب مؤسسة التنمية الاقتصادية بـ ٢٥% أو أكثر، ولكن أقل من ٥٠% من حصص الشركات، وهذه النسبة تعطى المؤسسة قوة مراقبة محدودة.

USNA, DOS.886B/1916-2260:from American embassy, Cairo to the DOS Washington, dated 22/6/1960, p.3.

٣٣- ودودة بدران: السياسة الخارجية لمصر فى عهد جمال عبد الناصر، بحث منشور فى دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٤٠.

34- USNA, DOS.886B00/6.1561:from American embassy, Cairo to the DOS Washington, dated 15/6/1961, pp.6,7.

٣٥- باتريك أوبريان: المرجع السابق، ص ص ١٨٠، ١٨١.

(*) وبسبب تقييد مصر لحرية مرور الإسرائيليين فى عبور القناة، وشاركت فى المقاطعة العربية لإسرائيل، وطبقا لاعتبارات تعديل القسم F2 لعام ١٩٦٠ لقانون الأمن المتبادل والصادر عام ١٩٥٤، وتسعى وزارة الخارجية الأمريكية إلى تدعيم مبادئ التعديل، وتستمر فى أخذ١ الفرص لإحداث تقدم فى المشكلة خصوصا أن هذه المسألة مرتبطة مباشرة بدعم أمريكا للجمهورية، فالوقت الذى تقدمت فيه مصر بطلب ستة قروض، ووفق على أربعة منهم قبل التعديل، وهناك قرضان قيد النقاش للوصول إلى حل مسألة التعديل.

SNA, DOS.786B.5-MSP/6-260:memaradeen for the president prepared by mr.douyals dillion, rehays amendment, "determent fir six UAR. DLF loans. Dated 9/61960.

(*) أقر مؤتمر أديس أبابا الذى عقد فى الحبشة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٢ مايو ١٩٦٣، إذ اجتمع رؤساء ٣٠ دولة أفريقية ووقعوا على الميثاق، وتم الإعلان عن إنشاء هذه المنظمة فى ٢٥ مايو ١٩٦٣، ومن مبادئها سياسة عدم الانحياز، وعدم ممارسة التفرقة العنصرية.

www.wikipedia.org.

٣٦- ودودة بدران: البحث السابق، ص ص ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٤.

37- USNA, DOS 786B:5.MSP/5-6811: foreign service dispatch.american embassy, cairo to DOS. Washington re evaluation of the US.aid program in the UAR, dated 8/5/1961, pp.1,2.

38- Ibid, 886b00/2-1959: from American embassy, cairo to DOS, Washington dated 12/2/1959, p.26.

39- Burus, William, J.: economic-aid and American policy toward Egypt, 1955-1981, state university if the new york press, N.Y., 1985, p.113.

٤٠- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩، برنامج المساعدة الأمريكية لدول الشرق الأوسط، تقرير سفارتنا بواشنطن عن المعونة الفنية والاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية. بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥.

٤١- نفس المصدر: محفظة رقم ١٢٨٢، ملف ١٨/٣٠٧/٢ ط، سرى جدًا، بخصوص رحلة راوترى إلى الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٥٩/١/٧.

42- Burus, William J.: op.cit., pp.121-123, 128-131, 147, 148.

43- USNA. DOS 786b msp/5-8611: F.S. dispatch, American embassy, cairo to dos Washington, re evaluation of the u.s aid program in the UAR, dated 8/5/1961, pp.19, 20, 15, 9.

٤٤- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥.

٤٥- المصدر السابق، محفظة رقم ٣٤١، ملف ١/٨١/٧٣٢ ط بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢، القسم الثانى، ص ص ٤٤، ٤٥.

46- USNA. DOS.786B.S MS P/8/1560: re u.s assistance to the U.A.R, dated 5/8/1960, p.1.

وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩، موجز لبعض ما دار فى اللجنة الفرعية للاعتمادات ومجلس النواب الأمريكى بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣.

(*) من الجدير بالذكر أن الأسباب التى توقف بسببها البنك عن نشاطه الظروف الصعبة التى مر بها ميزان المدفوعات الأمريكى عام ١٩٦٢، وكذلك الاستقرار الاقتصادى لدى معظم دول أمريكا اللاتينية، والتى تعد من أكبر عملاء البنك وتحصل على حوالى ٤٠% من إجمالى قروض البنك التى قدرت فى نهاية عام ١٩٦٢ بحوالى ٦٧٦ مليون دولار.
الأهرام الاقتصادى: العدد ١٩١ بتاريخ ١٩٦٣/٨/١، ص٧٠.

٤٧-مرفت صبحى: العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٤٢-١٩٥٧، دار الآفاق العربية، القاهرة ١٩٥٩، ص ص٢٤١، ٢٤٢.

48- BALDWIN, A DAVID: op.cit, p.203.

٤٩- مرفت صبحى: مرجع سابق، ص ص ٢٤١، ٢٤٢.

٥٠-وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩ تقرير سفارتنا بواشنطن عن المعونة الفنية والاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥.

٥١-نفس المصدر، نفس المحفظة، نفس الملف، والاتفاقية المعدلة عام ١٩٦٠، للاتفاقية الموقعة بين بنك التصدير والاستيراد الأمريكى والحكومة المصرية عام ١٩٥٩.

(*) cooly fund أو cooly amendment طبقا للقانون العام ٤٨٠ القسم Iيسمح باستخدام ٢٥% من حصيلة الاعتماد المالى أو حصيلة الصندوق الناتجة من منح الحاصلات الزراعية للدول الأجنبية لتدعيم توازن التنمية الاقتصادية وللتجارة بين الدول.
Edward rose NBAUM: Journal of farm economic vol.44, no.5, proceeding number C DEC.1962. p.1417.

٥٢-وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشور- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩ بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٢.

٥٣-مرفت صبحى: مرجع سابق، ص٢٤٢.

٥٤-وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محظفة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٦ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥.

55- USNA. DOS.786B-5-MSP/7-1960: telegram, DOS from DLF to American embassy Tokyo, dated 4/8/1960, pp.1,2.

56- Ibid, 14-1460: telegram DOS from DLF to cairo dated 14/7/1960.

57- Ibid,/4-760: cable gram from DLF international cooperation administration sent to cairo, re yari Egypt: industrial bank of egyption region, dated 7/4/1960, pp. 1, 2.

(*) ومن الجدير بالذكر أنه فى ربيع عام ١٩٥٩ قام الرئيس أيزنهاور بإعادة تسمية قانون العام ٤٨٠ "برنامج الغذاء من أجل السلام" أو "الطعام من أجل السلام".

٥٨-مرفت صبحى: مرجع سابق، ص ص ٢٤٤، ٢٤٥.

٥٩-وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩، تقرير سفارتنا بواشنطن عن المعونة الفنية والاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥ و ٥/ ١٩٦٠. ص٣

60- USNA.DOS.885B.00/7.2558:from cairo to the DOS Washington re economic assessment, dated 25 july 1958, p.10.

٦١- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩، معاهدات "قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة" رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٠.

62- BAIDWIN.ADAVID: op.cit., p.207.

63- USNA.DOS.7865-MSP/2-260:MEMO of conversation prepared by DOS. Reus.uar relation, dated 2/2/1960, pp.2,3.

64- Ibid/3-2861:pending UAR Economic assistance request dated 20/4/1961, p.2.

٦٥- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف د ٣/٨٠/٥ – بتاريخ ١٩٥٩/٩/٩.

66- USNA.DOS. 886B.00/12-1861:memo of conversation from DOS ambasseder John, S. badeau, re uar economic problem, dated 18/2/1961, p.2.

67- Ibid, 786b.5msp/5-8611: re evaluation of the US AID program in the UAR, dated 8/5/1961, p.3.

٦٨- مرفت صبحى: مرجع سابق، ص٢٤٣.

٦٩- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٦، تقرير سفارتنا بواشنطن عن المعونة الفنية والاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥.

70- USNA.DOS 886B.05111/6-360:dated 6/6/1960 pp.1,2 & USNA.DOS 786B.5 MSP/3-2861:pending UAR economic assistance request, dated 20/11/1960, p.2.

٧١- الأهرام الاقتصادى: العدد١٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/١٥، ص٤٠.

72- USNA.DOS.786B 5-MSP/1-1360:telegram DOS sent to American embassy, cairo, dated 13/1/1960, p.1 & USNA/6-690: re us erconomic aid to the UAR, dated 9/6/1960, p.2,3.

٧٣- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩، تقرير سفارتنا بواشنطن عن المعونة الفنية والاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥.

٧٤- البنك الأهلى المصرى- النشرة الاقتصادية: المجلد الرابع عشر، ١٩٦١.

٧٥- الأهرام الاقتصادى: العدد ١٥٠ بتاريخ ١٩٦١/١١/١٥، ص٨.

76- USNA.DOS.786b.5msp/4-160:re informing the UAR regarding approval DLF industrial bank loans, dated 1/4/1960, p.1.

٧٧- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم

١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩، اتفاقية معدلة عام ١٩٦٠.

78- USNA.DOS.786b.5msp/4-360: Arigram from American embassy bonn to secretary of state, re us-german aid competation in Egypt, dated april 8/1960.

79- Ibid, 4.361:3/4/1961/p.1&/4.461: re UAR application to DLF for rayeon plant project, dated 4/5/1961, p.1.

80- Ibid/6.960Ldated 9/6/1960, p.1.

٨١- الأهرام الاقتصادى: العدد ١٥١ بتاريخ ١٩٦١/١٢/١، ص٧.

82- USNA.DOS, 886b, 0012-1960: from American embassy, cairo, to the Dos Washington.dated 19/12/1960, p.15.

83- Ibid, /3-1062:mmemorandum of conversation, national institute of management development (NIMD), dated 19062, p.1.

٨٤- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣/٨٠/٥- بشأن الاستفادة من حصيلة العمليات التى تمت بين مصر وأمريكا وفقًا للقانون العام ٤٨٠ فى عام ١٩٥٦ بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٢.

٨٥- نفس المصدر، محفظة رقم ٣٤٣؛ ملف رقم ١٣/٨٢/٧٣٢، بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣.

٨٦- نفس المصدر، محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩، موجز لبعض ما دار فى اللجنة الفرعية للاعتمادات بمجلس النواب الأمريكى. بخصوص المعونة الأمريكية لدول الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣.

87- USNA, DOS.786B-5-MSP/6-960:memo of conversation between Dr Kamel and Mr.bremer, NEA-NE, dated 9/6/1960, p.1.

88- Ibid, 13/10-560:memo from NEA parkert.hart to g nrhare, re collan you by Dr.Kaissouni, dated 9/10/1960, p.1.

(*) المبالغ المشمولة هى القابلة للتحويل فى هذا الوقت ومقيمة بالجنيه المصرى.

١٨٩,٤ مليون ، ١٩٥٤/١٢/٣١ ← ١٩٥٥/١٢/٣١ ← ١٤٩,٩ مليون

١٩٥٦/١٢/٢٧ ← ١٢٠,٨ مليون، ١٦٥٧/١٢/٣١ ← ٦٩,٩ مليون

١٩٥٨/١٢/٣١ ← ٧٩,٦ مليون ، ١٩٥٩/١٢/٣١ ← ٦٤,٠ مليون

١٩٦٠/١/٣١ ← ٤٧,٥ مليون

USNA.DOS.786b.515-2262:aide-memoire prepared by embassy of the united arab rebublic.washington D.C.dated 26/5/1960, p.1

89- USNA.DOS.786b.smsp/3-2861, pending UAR, economic assistance request dated 20/11/1961, pp.1,2,3.

90- Ibid, p.2.

91- Ibid, 886./00/3-1162:memo of conversation: dated 27/3/1962m 9.6

92- Ibid, 786b.5msp/3-2861:pending UAReconomic assistance Request dated 20/11/1961. P.2.

٩٣- الأهرام الاقتصادى: العدد ٢٢٨ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٥، ص٢٥.

٩٤- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٣/١٣٩، برنامج المساعدة الأمريكية لدول الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥.

95- El-NAGGAR, SAID: foreign aid to united ARAB republic, insitate of national, planning UAR 1963. P.26.

96- USNA.DOS.886B.00/2-1960: from American embassy, cairo to the DOS Washington , dated 19/2/1960, p.19.

97- Ibid, 3-2362: resecond conversation between president Nasser and Dr. Edward S.masson, dated 23/3/1962, p. 1,2.

98- BAIDWIN, A DAVID, op.cit.p.203.

٩٩- الأهرام الاقتصادى: العدد ١٧٠ بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٥، ص ص ٢٠ن ٢١.

١٠٠- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة – الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ٣٤٥، ملف رقم ٣/٨١/٧٣٢ (سرى جدا)، خطاب من سفير مصر بواشنطن (أحمد حسين) إلى وزير الخارجية المصرى بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٨، ص٤.

١٠١- الأهرام الاقتصادى: العدد ١٧٠ بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٥، ص ص ٢٠، ٢١.

١٠٢- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة- الأرشيف السرى الجديد: ٣٤٢، ملف رقم ٣/٨/٧٣٢، ج٤، سرى جدا، بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٨، ص٢.

١٠٣- الأهرام الاقتصادى: العدد ١٧٠ بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٥، ص ص ٢٠، ٢١.

١٠٤- وثائق وزارة الخارجية المصرية غير المنشورة – الأرشيف السرى الجديد: محفظة رقم ٣٤١، ملف ١/٨١/٧٣٢، ج١، بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢، القسم الثانى، ص٤٥.

١٠٥- نفس المصدر: محفظة رقم ١٥٩١، ملف ٣٠/١٢٤/١٣٩ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣.

106- USNA.DOS.886B.614/1-2060 dated 21/1196, p.1 & 88b.0-2-1960., p.1

107- USNA.DOS.886b.614/1-2060 : telegram from American embassy, cairo to secretary of state, dated 21/1/1960, p.2.

108- Ibid, 5.8611:re evaluation of the US, aidprogram in the UAR, dated 8/5/1961, pp.21,22.

109- Ibid, 886b.00/3/1762:telegram from cairo to secretary of state dated 18/3/1962, p.2.

١١٠- البنك الأهلى المصرى- النشرة الاقتصادية: المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ١٩٦١.

111- BAIDWIN, ADAVIS: op.cit., p.237.

قائمة المصادر ومراجع البحث

أولاً: الوثائق غير المنشورة

١- وثائق وزارة الخارجية غير المنشورة من عام ١٩٥٨-١٩٦٠.

٢- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (USNA) من عام ١٩٥٨-١٩٦٢.

ثانياً: الدوريات:

- الأهرام الاقتصادى: أعداد متفرقة من عام ١٩٦٠-١٩٦٧.
- البنك الأهلى المصرى- النشرة الاقتصادية عام ١٩٦١.

ثالثا: المراجع:

أولاً: العربية:

- باتريك أوبريان، (تعريب وتعلقي، خيرى حماد): ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، الهيئة العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية، ١٩٧٠.
- مرفت صبحى: العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٤٢-١٩٥٧، دار الآفاق العربية، القاهرة ١٩٩٩.
- ودودة بدران: السياسة الخارجية لمصر فى عهد جمال عبد الناصر، بحث منشور فى دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٧.

ثانياً: الأجنبية:

- BAIDWIN, DAVID: Economic Development and American foreign policy 1945-1962, the University of Chicago Press, Printed in the USA 1966.
- BURUS, WILLION, J.: Economic aid and American policy toward Egypt, 1955-1981, State University of New York Press, NY.
- El Nagger, Said: Foreign aid to united ARAB republic, instate of national planning UAR 1965.

مصطلحات

صندوق قروض التنمية	(DLF) Development Loon Fund
السنة المالية	(FY) Fiscal Year
إدارة التعاون الدولى	(ICA) International Administration Corporation
بنك التصدير والاستيراد	(EX-In-Bank) Export and Import Bank
إجمالى الإنتاج المحلى	(GNP) Gross National Product
البنك الأهلى المصرى	(NBE) National Bank of Egypt
بعثة التشغيل للولايات المتحدة	(USOM) United States Operations Mission
القانون العام ٤٨٠	(PL480) Public Law 480
صندوق النقد الدولى	(IMF) International monetary fund
شركة إقراض السلع	(CCC) Commodity Credit Corporation
إدارة الشرق الأدنى، آسيا، أفريقيا التابعة لوزارة الخارجية	(NEA) Bureau of near eastern, south Asian and African affairs, development of state
إدارة الشرق الأدنى	(NE) Near East, office of near eastern affairs
قانون الأمن المتبادل	(MSA) Mutual Secretary Act
المعهد القومى للتنمية الإدارية	(NIMO) National Institute of Management Development
مؤسسة التنمية الاقتصادية	(EDO) Economic Development Organization